يهدى ولا يباع

المختصر في عقيدة أهل السنة في القدر

تأليف
فضيلة الشيخ الدكتور
إبراهيم بن عامر الرحيلي
عضو هيئة التدريس في قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

دار الإمام أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى، لا إله إلا هو أحاط بكل شيءٍ علمًا، ووسع عباده رحمةً وحلمًا، جفت الأقلام بما قدره أزلًا، وله المشيئة النافذة فيما قدر وقضى، والحكمة البالغة فيمَن أضل وهدى.

وأصلِّي وأسلِّم على رسوله المصطفى، ونبيِّه المجتبَى، وعلى آله وصحبه أعلام الورى، ومصابيح الدُّجَى، وعلى مَن استَن بسنته واقتفى.

وبعد:

فإن الإيمان بالقدر ركنٌ عظيمٌ من أركان الإيمان، لا يصح إيمان العبد إلا بتحقيقه على ما دل على ذلك خبر الصادق المصدوق عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وقد سأله جبريل عليه السلام عن الإيمان فقال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[1].

وقال ﷺ: «**لا يؤمن المرء حتى يؤمن بالقدر خيره وشره**»[2].

والقدر نظام التوحيد لا يتم التوحيد إلاَّ به.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «القدر نظام التوحيد؛ فمَن وحَّد الله سبحانه وكذَّب

---

(١) أخرجه البخاري (ص ٢٥)، ح: (٥٠)، ومسلم (ص ١٥)، ح: (٨).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١١/ ٣٠٥)، ح: (٦٧٠٣)، وقال محقّقو المسند: «حديثٌ صحيحٌ»، وعبد الله ابن أحمد في السّنة (٢/ ٤١٨)، وحكم محقّق الكتاب بتحسين إسناده. وابن أبي عاصم في السّنة (ص ٦١)، ح: (١٣٤)، وقال العلاّمة الألباني: «إسناده حسن».

بالقدر؛ كان تكذيبه للقدر نقضًا للتوحيد، ومَن وحَّد الله وآمن بالقدر كانت العروة الوثقى»[1].

وللإيمان بالقدر وتحقيقه آثاره العظيمة على عقيدة المسلم وسلوكه، ومن ثمراته المباركة رضا العبد عن ربه وحسن ظنه به، كما أن للتقصير في تحقيقه أو الانحراف في فهمه آثاره الخطيرةعلى دِين المسلم واعتقاده في ربه.

وإذا كان الخلق يتقلبون في أقدار ما تعاقب فيهم الليل والنهار مما يحبون ويطلبون، ومما يكرهون ويحذرون، وقدر الله فيهم ماضٍ وأمره فيهم نافذٌ حكمةً منه وعدلًا كما قال سبحانه: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء:٣٥]؛ فإن الحاجة للتعريف بالقدر ملحة والتذكير به ينبغي أن يكون متجددًا بتجدد الأقدار وتغيُّر الأحوال.

وهذا كتابٌ مختصرٌ في عقيدة أهل السنة في القدر مدعمًا بالدليل من الكتاب والسنة، ومؤيدًا بفهم السلف وعلماء الأمة؛ لعل الله أن يحقق به الغرض لمبتغي الحق في هذا الباب، وأن يسد به حاجة الملهوف لما يجب أن يكون عليه عند المصاب، وقد سَمَّيْتُه:

« المختصر في عقيدة أهل السُّنَّة في القدر »

وقد قصرت الحديث فيه على أهم المسائل في باب القدر معرجًا على ذكر خلاف المخالفين في بعض المسائل لِتُعْرَفَ فَتُحْذَرَ، ولِتُعْلَمَ فَتُتَّقَى، فكم زلَّتْ بسبب ذلك أقدامٌ وطاشت فيه أحلامٌ.

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة (٢/ ٤٢٢)، والآجري في الشّريعة (٢/ ٨٧٦، ٨٧٧)، واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السّنة (٢/ ٦٧٠).

فانتظمت مسائله في سبعة مباحث على النسق الآتي:

المبحث الأول: تعريف القضاء والقدر، ووجوب الإيمان بالقدر وأدلة ذلك من الكتاب والسنة.

المبحث الثاني: مراتب القدر وأدلتها.

المبحث الثالث: منهج أهل السنة في الإيمان بالقضاء والقدر ومناهج مخالفيهم.

المبحث الرابع: أقوال الناس في أفعال العباد الاختيارية.

المبحث الخامس: إيضاح الحق في الهداية والإضلال وبيان مذهب المخالفين في ذلك والرد عليهم.

المبحث السادس: تقسيم الإرادة عند أهل السنة وبيان الفَرْق بين الإرادتَين وموقف المخالفين من ذلك.

المبحث السابع: التنبيه على بعض المسائل الدقيقة في القدر.

والله تعالى هو المسؤول كما يسر هذا البحث وأعان عليه أن يجعله خالصًا لوجهه، وأن ينفع به مَن يطَّلع عليه من خلقه.

❊ ❊ ❊

المبحث الأول: تعريف القضاء والقدر ووجوب الإيمان بالقدر وأدلة ذلك من الكتاب والسنة

أولًا: تعريف القضاء والقدر:

القضاء في اللغة: القطع والفصل، يقال: قضى يقضي قضاء، فهو قاضٍ؛ إذا حكم وفصل. وقضاء الشيء: إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه(١).

قال ابن فارس: «القاف والضاد والحرف المعتل، أصلٌ صحيحٌ، يدل على إحكام أمرٍ وإتقانه وإنفاذ جهته»(٢).

وقال الزهري: «القضاء في اللغة على وجوهٍ، مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه، وكل ما أُحْكِم عمله أو أُتِم أو خُتِم أو أُدِي أو أُوجب، أو أُعلم أو أُنفذ أو أمضي فقد قُضِيَ»(٣).

وقال الراغب الأصفهاني: «القضاء: فصل الأمر، قولًا كان ذلك أو فعلًا، وكل واحدٍ منهما على وجهين: إلهي وبشري.

فَمن قول الله تعالى: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٣]؛ أي: أمر بذلك.

---

(١) النّهاية لابن الأثير (ص ٧٥٩)، وانظر: لسان العرب (١٥/ ١٨٦).

(٢) معجم مقاييس اللّغة (٥/ ٩٩).

(٣) النّهاية لابن الأثير (ص ٧٥٩).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء:٤]؛ أي: أعلمناهم.

ومن فعل الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقْضُونَ بِشَىْءٍ﴾ [غافر:٢٠].

[قال ابن كثير في معناه: «والله يحكم بالعدل»][1].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت:١٢]؛ أي: خلقهن.

ومن القول البشري نحو: قضى الحاكم بكذا؛ فإن حكم الحاكم يكون بالقول[2].

ومن الفعل البشري: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ﴾ [البقرة:٢٠٠]، ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧]»[3].

والقدر في اللغة: التقدير، قال الليث: «القدر: القضاء الموفق، يقال: قدر الله هذا تقديرًا، قال: وإذا وافق الشيءُ الشيءَ»[4].

والقدر في الشرع هو: ما قدره الله في الأزل أن يكون، بناءً على علمه السابق بالأشياء قبل كونها، وكتابته لها قبل خلقها.

والقضاء في الشرع هو: ما قضى به الله في خلقه من إيجادٍ أو إعدامٍ أو تغييرٍ[5].

---

(١) تفسير ابن كثير (ص ١٢٨٦).

(٢) شاهده من القرآن –والله أعلم- قوله تعالى مخبرًا عن يوسف عليه السلام: ﴿قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف:٤١].

(٣) المفردات (ص ٦٧٤).

(٤) تهذيب اللّغة (٣/ ٢٨٩٦).

(٥) انظر: شرح الواسطية لابن عثيمين (٢/ ١٨٧ و١٨٨).

والقضاء والقدر بينهما تلازمٌ، ويدخل أحدهما في معنَى الآخر في بعض مواطن ورودهما في النصوص وكلام العلماء.

يقول ابن الأثير: «والقضاء والقدر متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما بِمَنْزلة الأساس وهو القدر، والآخر بِمَنْزلة البناء وهو القضاء؛ فَمَن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه»[١].

ويقول الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «القضاء والقدر متباينان إن اجتمعا، ومترادفان إن افترقا، على حد قول العلماء هما كلمتان: إن اجتمعتا افترقتا، وإن افترقتا اجتمعتا.

فإذا قيل: هذا قدر الله، فهو شاملٌ للقضاء، أما إذا ذُكِرَا جميعًا فلكل واحدٍ منهما معنًى.

فالتقدير: هو ما قدره الله تعالى في الأزل أن يكون في خلقه.

وأما القضاء: فهو ما قضى الله به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في خلقه من إيجادٍ أو إعدامٍ أو تغييرٍ»[٢].

وقد اختلف في القضاء والقدر أيهما أسبق، والذي عليه المحققون من أهل العلم أن القدر سابقٌ للقضاء، وبه قال أبو حاتم الرازي ونصره بعض العلماء المعاصرين.

قال الشيخ محمد أمان رَحِمَهُ اللَّهُ: «والقضاء والقدر بِمَنْزلة الثوب الذي يقدره الخياط فهو قبل أن يفصِّلَهُ يقَدِّرَهُ، ويزيد ويُوَسع ويُضَيِّق، وإذا فصَّله فقد قَضَاه ولا يمكنه أن يزيد أو ينقص. وذلك مثل القضاء والقدر»[٣].

---

(١) النهاية لابن الأثير (ص ٧٥٩).

(٢) شرح الواسطية (٢/ ١٨٧، ١٨٨).

(٣) أضواء على طريق الدّعوة، للشّيخ محمّد أمان (ص١٧)، وانظر: شرح الواسطية لابن عثيمين (٢/ ١٨٨).

ثانيًا: وجوب الإيمان بالقدر وأدلة ذلك من الكتاب والسنة:

الإيمان بالقدر واجبٌ، وهو أحد أركان الإيمان الستة كما أخبر النَّبِيﷺ بهذا في حديث جبريل حين سأله عن الإيمان؟ فقال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[(١)].

وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على وجوب الإيمان بالقدر.

❊ فمن الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «يستدل بهذه الآية الكريمة أئمة السنة على إثبات قدر الله السابق لخلقه، وهو علمه الأشياء قبل كونها، وكتابته لها قبل برئها»[(٢)].

٢- قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢].

والتقدير هنا: بمعنَى التسوية، قال ابن جرير في معنَى قوله: ﴿فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾: «يقول: فسوى كل خلقٍ وهيأه لما يصلح له، فلا خلل ولا تفاوت»[(٣)].

وعلى هذا فلا تشكل هذه الآية على ما سبق تقريره، من أن التقدير سابق للقضاء؛ فيقال: قدم في الآية الخلق على التقدير؛ فدل على أن القضاء أسبق.

قال الشيخ ابن عثيمين في الإجابة على هذا الاستشكال: «إما أن نقول: هذا من باب الترتيب الذكري لا المعنَوي...، أو نقول: إن التقدير هنا بِمعنَى التسوية، أي: خلقه على قدرٍ معيَّنٍ؛ كقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى: ٢]؛ فيكون التقدير

(١) أخرجه مسلم ١٥(٨).

(٢) تفسير ابن كثير (ص ١٤١٥).

(٣) تفسير الطّبري (٩/ ٣٦٤).

بمعنَى التسوية» (١).

٣- قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب:٣٨].

قال ابن كثير: «أي: وكان أمره الذي يقدره كائنًا لا محالة، وواقعًا لا محيد عنه ولا معدل، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن» (٢).

٤- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى:٢-٣].

قال السعدي: «الذي قدر تقديرًا تتبعه جميع المقدرات، فهدى إلى ذلك جميع المخلوقات» (٣).

❊ ومن السنة:

١- حديث جبريل المتقدم وفيه: «... **وتؤمن بالقدر خيره وشره**» (٤).

٢- ما أخرجه مسلم في صحيحه عن طاوس قال: أدركت ناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيءٍ بقدرٍ، قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «**كل شيءٍ بقدر حتى العجزُ والكَيْسُ أو الكيس والعجز**» (٥).

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويحتمل أن العجز هنا على ظاهره، وهو عدم القدرة، وقيل: هو ترك ما يجب فعله، والكيس ضد العجز، وهو النشاط والحذق بالأمور،

---

(١) شرح الواسطية (٢/ ١٨٩).

(٢) تفسير ابن كثير (ص ١١٧٣).

(٣) تفسير السّعدي (ص ١٢٨٣).

(٤) تقدّم تخريجه في (ص١١).

(٥) صحيح مسلم (ص ٦٧٥)، ح (٢٦٥٥).

ومعناه: أن العاجز قد قُدِّر عَجْزُه، والكيِّس قد قُدِّر كَيْسُه»[١].

٣- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة**، قال: **وعرشه على الماء**»[٢].

٤- حديث سراقة بن مالكٍ أنه قال: يا رسول الله! بَيِّن لنا ديننا كأنا خُلقنا الآن فيم العمل اليوم؟ أَفِيم جفت به الأقلام وجرت به المقادير، أم فيما نستقبل؟ قال: «**بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير**». قال: فيم العمل؟ قال: «**اعملوا فكلٌّ مُيَسَّرٌ**»[٣].

والأحاديث في إثبات القدر وعلم الله بالأشياء قبل وجودها وكتابته لها كثيرةٌ جدًّا، وقد أفرد العلماء في جمعها مصنفاتٍ مستقلة[٤].

❋ وأما الإجماع:

فقد انعقد إجماع السلف ومَنْ بعدهم من الأئمة على وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره، كما نقل ذلك غير واحدٍ من العلماء المحققين.

يقول الإمام النووي: «وقد تظافرت الأدلة القطعيات من الكتاب والسنة

---

(١) شرح صحيح مسلم (١٦/ ٢٠٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (ص ٦٧٤) ح (٢٦٥٣).

(٣) أخرجه مسلم (ص ٦٧٣) ح (٢٦٤٨).

(٤) قال الإمام النّووي بعد نقله الإجماع على إثبات القدر: «وقد أكثر العلماء من التّصانيف فيه، ومِن أحسن المصنّفات فيه وأكثرها فوائد كتاب الحافظ الفقيه أبي بكر البيهقي رضي الله عنه». شرح مسلم (١/ ١٥٥).

وإجماع الصحابة وأهل الحل والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى»[١].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما السلف والأئمة كما أنهم متفقون على الإيمان بالقدر، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه خالق كل شيءٍ من أفعال العباد وغيرها، وهم متفقون على إثبات أمره ونهيه، ووعده ووعيده، وأنه لا حجة لأحدٍ في ترك مأمورٍ ولا فعل محظورٍ، فهم أيضًا متفقون على أن الله حكيمٌ رحيمٌ، وأنه أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين»[٢].

ويقول ابن حجر: «ومذهب السلف قاطبة أن الأمور كلها بتقدير الله»[٣].

❊ ❊ ❊

---

(١) شرح صحيح مسلم (١/ ١٥٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦٦).

(٣) فتح الباري (١١/ ٤٧٨).

المبحث الثاني: مراتب القدر وأدلتها

ذكر الإمام ابن القيم أن مراتب القدر التي مَنْ لـم يؤمن بها لـم يؤمن بالقدر أربع؛ وهي:

المرتبة الأولى: علم الله سبحانه بالأشياء قبل كونها.

المرتبة الثانية: كتابته لها قبل كونها.

المرتبة الثالثة: مشيئته لها.

المرتبة الرابعة: خلقه لها[١].

**** أولًا: المرتبة الأولى -وهي العلم السابق-:**

«وهي الإيمان بعلم الله ﷻ المحيط بكل شيءٍ من الموجودات والمعدومات والممكنات والمستحيلات؛ فعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وأنه علم ما الخلق عاملون قبل أن يخلقهم، وعلم أرزاقهم وآجالهم وأحوالهم وأعمالهم في جميع حركاتهم وسكناتهم، وشقاوتهم وسعادتهم، ومَنْ هو منهم من أهل الجنة ومَنْ هو منهم من أهل النار قبل أن يخلقهم، ومن قبل أن يخلق الجنة والنار، علم دِق ذلك وجليله، وكثيره وقليله، وظاهره وباطنه، وسره وعلانيته، ومبدأه ومنتهاه، كل ذلك بعلمه الذي هو صفته ومقتضى اسمه العليم الخبير عالـم الغيب والشهادة علام الغيوب»[٢].

(١) انظر: شفاء العليل (١/ ٩١).

(٢) معارج القبول للحكمي (٣/ ٩٢٠).

الأدلة على ذلك:

❊ أولًا: من الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ﴾ [الحشر:٢٢].

٢- قوله تعالى: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

٣- قوله تعالى: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق:١٢].

٤- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠].

قال مجاهد: «علم من إبليس المعصية وخلقه لها» (١).

وقال قتادة: «كان في علم الله أنه سيكون من تلك الخليقة أنبياء ورسل وقوم صالحون وساكنو الجنة»(٢).

❊ ثانيًا: من السنة:

١- حديث عمران بن حُصين ﷺ، قال: قال رجلٌ: يا رسول الله! أيعرف

(١) أخرجه الطّبري في التّفسير (١/ ٢٥٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السّنة (٢/ ٥٤٦)، رقم: (٩٥٩)، وإسناده صحيح. انظر: التّفسير الصّحيح للدّكتور حكمت بشير (١/ ١٣٥).

(٢) أخرجه الطّبري في التّفسير (١/ ٢٥٠)، وإسناده حسن. انظر: التّفسير الصّحيح للدّكتور حكمت بشير (١/ ١٣٦).

أهل الجنة من أهل النار؟قال: «**نعم**».قال: فَلِمَ يعمل العاملون؟ قال: «**كلٌّ يعمل لِـمَا خُلِقَ له، أو: لِـمَا ييسر له**» [(١)].

٢- حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: سُئِلَ النَّبِيﷺ عن أولاد المشركين فقال: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**» [(٢)].

٣- حديث علي رضي الله عنه، قال: كان رسول اللهﷺ ذات يومٍ جالسًا وفي يده عودٌ ينكت به فرفع رأسه فقال: «**ما منكم من نفسٍ إلا وقد عُلِمَ مَنْزِلها من الجنة والنار**»، قالوا: يا رسول الله! أفلا نتكل؟ قال: «**لا، اعملوا؛ فكلٌّ مُيَسَّرٌ لِـمَا خُلِقَ له**، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾» [(٣)].

❊❊ المرتبة الثانية: الكتابة:

«وهي الإيمان بأن الله كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلق، فما يحدث شيءٌ في الكون إلا وقد علمه وكتبه قبل حدوثه» [(٤)].

الأدلة على هذه المرتبة:

❊ أولًا: الأدلة من الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٥].

---

(١) أخرجه البخاري (ص ١١٩٩)، ح: (٦٥٩٦)، ومسلم (٤/ ٢٠٤١)، ح: (٢٦٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (ص ١١٩٩)، ح: (٦٥٩٧)، ومسلم (٤/ ٢٠٤٩)، ح: (٢٦٦٠).

(٣) أخرجه البخاري(ص١٢٠٠)، ح: (٦٦٠٥)، ومسلم واللّفظ له (٤/ ٢٠٤٠)، ح: (٢٦٤٧).

(٤) شرح الواسطية للشّيخ صالح الفوزان (ص ١٢٦).

قال ابن القيم: «فالزبور هنا جميع الكتب المُنَزَّلة من السماء لا تختص بزبور داود، والذكر: أم الكتاب الذي عنده، والأرض: الدنيا، وعباده الصالحون: أمة محمدﷺ، هذا أصح الأقوال في هذه الآية» (١).

٢- قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾ [يس:١٢].

قال ابن القيم: «فجمع بين الكتابَين: الكتاب السابق لأعمالهم قبل وجودهم، والكتاب المقارن لأعمالهم» (٢).

وقال: «والمقصود أن قوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾، وهو اللوح المحفوظ، وهو أم الكتاب، وهو الذكر الذي كتب فيه كل شيءٍ يتضمن كتابه أعمال العباد قبل أن يعملوها» (٣).

٣- قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠].

قال ابن كثير: «يخبر عن كمال علمه بخلقه، وأنه محيطٌ بما في السموات وما في الأرض... وأنه تعالى علم الكائنات قبل وجودها، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ» (٤).

---

(١) شفاء العليل (١/ ١١٥).

(٢) المصدر نفسه (١/ ١١٦).

(٣) المصدر نفسه (١/ ١١٧).

(٤) تفسير ابن كثير (ص ٩٩٦).

❋ **ثانيًا: الأدلة من السنة:**

١- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء»[(١)].

٢- حديث عمران بن حصين رضي الله عنه عن النَّبِي ﷺ وفيه: «**كان الله ولم يكن شيءٌ قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق الله السموات والأرض، وكتب في الذكر كل شيءٍ**»[(٢)].

ويدخل في الإيمان بكتابة المقادير خمسة تقادير[(٣)]:

الأول: التقدير الأزلي: قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة عندما خلق الله القلم، ودليل هذا التقدير قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس:١٢]، كما دل عليه الحديثان السابقان: حديث عمران بن حصين، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم.

الثاني: التقدير حين أخذ الله الْمِيثاق على بَنِي آدم، ودل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

الثالث: التقدير العمري عند تخليق النطفة؛ فيكتب ذكورتها وأنوثتها، وأجلها وعملها،

---

(١) أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٤٤)، ح: (٢٦٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (ص ١٣٤١)، ح: (٧٤١٨).

(٣) انظر: التّفصيل في هذه الأنواع في: شفاء العليل لابن القيم (١/ ٢٧-٧٤)، ومعارج القبول للحكمي (٣/ ٩٢٨-٩٣٧).

وشقاوتها وسعادتها، وقد دل عليه حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النَّبي ﷺ أنه قال: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مُضغةً مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكًا فيؤمر بأربع كلماتٍ، ويقال له:اكتب عمله ورزقه وأجله وشقي أو سعيد...** »[(١)].

الرابع: التقدير الحولي في ليلة القدر، يقدر فيها كل ما يكون في السنة، ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٣-٤].

الخامس: التقدير اليومي، وهو سوق المقادير إلى المواقيت التي قدرت لها فيما سبق، ودليله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

وهذا التقدير اليومي تفصيلٌ من التقدير الحولي، والحولي تفصيلٌ من التقدير العمري لكل إنسانٍ، والعمري تفصيلٌ من التقدير العمري الأول عند أخذ الميثاق، وهذا التقدير تفصيلٌ من التقدير الأزلي الذي في اللوح المحفوظ[(٢)].

❊❊ المرتبة الثالثة: مرتبة المشيئة:

«وهي الإيمان بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأن ما في السموات والأرض من حركةٍ ولا سكون إلا بمشيئته سبحانه، ولا يكون في ملكه ما لا يريد»[(٣)].

الأدلة على هذه المرتبة:

❊ أولًا: الأدلة من الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢].

(١) أخرجه البخاري (ص ٥٩١)، ح: (٣٢٠٨)، ومسلم ٤/ ٢٠٣٦، ح: (٢٦٤٣).

(٢) انظر: معارج القبول للحكمي ٣/ ٩٣٩.

(٣) العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٠٧).

٢- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

٣- قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام:١٢٥].

٤- قوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩].

٥- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

٦- قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦].

❊ ثانيًا: الأدلة من السنة:

١- حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يقل أحدكم: اللهم اغفر لي إنْ شئتَ، ارحمني إنْ شِئتَ، ارزقني إن شئت، وليعزم مسألته؛ إنه يفعل ما يشاء لا مُكره له**» (١).

٢- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**إن قلوب بَنِي آدم بين إصبعَين من أصابع الرحمن، كقلبٍ واحدٍ يصرفه حيث يشاء**»، ثم قال رسول الله ﷺ: «**اللهم مصرفَ القلوب صرف قلوبنا على طاعتك**» (٢).

❊❊ المرتبة الرابعة: مرتبة الخلق والإيجاد:

«وهي الإيمان بأن الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء؛ فهو خالق كل عاملٍ وعمله،

(١) أخرجه البخاري (ص ١٣٥١)، ح: (٧٤٧٧)، ومسلم ٤/ ٢٠٦٣، ح: (٢٦٧٩).

(٢) أخرجه مسلم ٤/ ٢٠٤٥، ح: (٢٦٥٤).

وكل متحرك وحركته، وكل ساكنٍ وسكونه، وما من ذرةٍ في السموات والأرض إلا والله ﷻ خالقها وخالق حركتها وسكونها»[١].

الأدلة على هذه المرتبة:

❋ أولًا: الأدلة من الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦].

٢- قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر:٦٢].

٣- قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام:١٠٢].

❋ ثانيًا: الأدلة من السنة:

١- حديث المغيرة بن شعبة ﵁، قال: سمعتُ النَّبِي ﷺ يقول خَلْفَ الصلاة: «**لا إله إلا الله وحده لا شريك له، اللهم لا مانع لِـمَا أعطيتَ ولا معطي لِـمَا منعت، ولا ينفع ذا الجدِّ منك الجدُّ**»[٢].

وقد أخرج هذا الحديث البخاري في (كتاب القدر) من الصحيح، وقال ابن بطال في شرحه: «المراد بهذا الحديث إثبات خلق الله تعالى جميع أعمال العباد»[٣].

٢- حديث حذيفة ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله خالق كل صانعٍ وصنعته»[٤].

---

(١) معارج القبول للحكمِي (٣/ ٩٤٠).

(٢) أخرجه البخاري (ص ١٢٠٢)، ح: (٦٦١٥).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٣٢١).

(٤) أخرجه الحاكم (١/ ٨٥)، ح: (٨٦)، وقال: «صحيحٌ على شرط مسلم»، ووافقه الذّهبِي، وقال الألبانِي في السّلسلة الصّحيحة برقم: (١٦٣٧): «وهو كما قالا».

والأدلة على هذه المرتبة من الكتاب والسنة كثيرةٌ جدًّا، يعز حصرها، والعقول والفطر السليمة شاهدةٌ بهذا قاطعةٌ به.

يقول الإمام ابن القيم في سياق تقرير هذه المرتبة: «وهذا أمرٌ متفقٌ عليه بين الرسل -صلوات الله وسلامه عليهم-، وعليه اتفقت الكتب الإلهية والفطر والعقول والاعتبار» [(١)].

❊ ❊ ❊

(١) شفاء العليل (١/ ١٤٥).

المبحث الثالث: منهج أهل السنة في الإيمان بالقضاء والقدر ومناهج مخالفيهم

❊ أولًا: منهج أهل السنة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصف مذهب أهل السنة ومعتقدهم في باب القضاء والقدر:

«أصل هذه المسألة أَنْ يعلم الإنسان أن مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب وغيره ما دل عليه الكتاب والسنة، وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسانٍ.

وهو أن الله خالق كل شيءٍ وربه ومليكه، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها وصفاتها القائمة بها من أفعال العباد وغير أفعال العباد.

وأنه سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في الوجود شيءٌ إلا بمشيئته وقدرته، لا يمتنع عليه شيءٌ شاءه؛ بل هو قادر على كل شيءٍ، ولا يشاء شيئًا إلا وهو قادر عليه.

وأنه سبحانه يعلم ما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، وقد دخل في هذا أفعال العباد وغيرها.

وقد قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم: قدر آجالهم، وأرزاقهم، وأعمالهم، وكتب ذلك، وكتب ما يصيرون إليه من سعادةٍ وشقاوةٍ.

فهم يؤمنون بخلقه لكل شيءٍ، وقدرته على كل شيءٍ، ومشيئته لكل ما كان، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون، وتقديره لها وكتابته إياها قبل أن تكون»(١).

وذكر في موطنٍ آخر: «أنَّ السلف والأئمة كما أنهم متفقون على الإيمان بالقدر، وأنه ما شاء كان وما لـم يشأ لـم يكن، وأنه خالق كل شيءٍ من أفعال العباد وغيرها.

وهم متفقون على إثبات أمره ونهيه، ووعده ووعيده، وأنه لا حجة لأحدٍ في ترك مأمورٍ ولا فعل محظورٍ.

فهم أيضًا متفقون على أن الله حكيمٌ رحيمٌ، وأنه أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين»(٢).

وقال أيضًا: «ومع هذا فلا ينكرون ما خلقه الله من الأسباب التي يخلق بها المسببات، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابًا ثِقَالًا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾ [الأعراف:٥٧].

وقال تعالى: ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة:١٦].

وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرًاۚ﴾ [البقرة: ٢٦].

فأخبر أنه يفعل بالأسباب، ومَنْ قال: إنه يفعل عندها لا بها فقد خالف ما جاء به القرآن وأنكر ما خلقه الله من القوى والطبائع...

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٤٩، ٤٥٠).

(٢) المصدر نفسه ٨/ ٤٦٦.

والمقصود هنا: أنه لابد من «**الإيمان بالقدر**»؛ فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: هو نظام التوحيد؛ فَمَن وحد الله وآمن بالقدر تَمَّ توحيده، ومَنْ وحد الله وكذب بالقدر نقض توحيده[(١)].

ولابد من الإيمان بالشرع، وهو الإيمان بأن الأمر والنهي، والوعد الوعيد، كما بعث الله بذلك رسله، وأنزل كتبه» [(٢)].

❊ ثانيًا: مناهج المخالفين لأهل السنة في القدر والرد عليهم:

أهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرقٍ: مجوسية، ومشركية، وإبليسية.

فالمجوسية؛ هم: الذين كذبوا بقدر الله، وإن آمنوا بأمره ونهيه؛ فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المُعتَزِلة، ومَنْ وافقهم، وهؤلاء يجعلون لله شركاء في خلقه؛ فيقولون: خالق الخير غير خالق الشر، ويقولون: إن الذنوب الواقعة ليست واقعةً بمشيئة الله تعالى.

والمشركية؛ هم: الذين أقروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي، قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]؛ فَمَنِ احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، وهذا أكثر فِيمَن يدعي الحقيقة من المعتزلة، وهؤلاء يؤول أمرهم إلى تعطيل الشرائع

(١) أخرجه الفريابِي في كتاب القدر (ص ١٤٣)، برقم (٢٠٥)، وعبد الله بن أحمد في السّنة (٢/ ٤٢٢)، برقم (٩٢٥)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ١٥٩)، برقم (١٦١٨)، واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السّنة (٢/ ٦٢٣)، برقم (١١١٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١١٢-١١٣).

والأمر والنهي مع الاعتراف بالربوبية العامة لكل مخلوقٍ، وأنه ما من دابةٍ إلا ربي آخذ بناصيتها.

وأما الإبليسية؛ فهم: الذين أقروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا متناقضًا من الرب ﷻ، وطعنوا في حكمته وعدله كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم كما نقله أهل المقالات، ونقل عن أهل الكتاب، وهؤلاء كثيرٌ في أهل الأقوال والأفعال من سفهاء الشعراء ونحوهم من الزنادقة؛ كقول أبي العلاء المعري:

أنهيت عن قتل النفوس تعمدًا   وزعمت أن لـهـا معـادًا آتـيـًا

ما كان أغناها عن الحالين.

وقول بعض السفهاء الزنادقة: يخلق نجومًا ويخلق بينها أقمارًا، يقول: يا قوم غضوا عنهم الأبصار، ترمي النسوان، وتزعق معشر الحضار، اطفوا الحريق وبيدك قد رميت النار، ونحو ذلك مما يوجب كفر صاحبه وقتله[1].

❊ الرد عليهم:

«الضلال في القدر حصل تارةً بالتكذيب بالقدر والخلق، وتارةً بالتكذيب بالشرع والوعيد، وتارةً بتظليم الرب، وفي سورة (الشمس) رد على هذه الطوائف فقوله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨]. إثبات للقدر بقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾، وإثبات لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إلى نفسه ليعلم أنها هي الفاجرة والمتقية، وإثبات للتفريق بين الحسن والقبيح، والأمر والنهي بقوله: ﴿فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾.

وقوله بعد ذلك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾ [الشمس:٩-١٠].

إثبات لفعل العبد، والوعد والوعيد بفلاح مَنْ زكى نفسه، وخيبة مَنْ دَساها.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ١١١)، و (٨/ ٢٥٦-٢٦٠).

وهذا صريحٌ في الرد على القدرية المجوسية، وعلى الجبرية للشرع أو لفعل العبد، وهم المكذِّبون بالحق.

وأما الـمُظَلِّمُون للخالق؛ فإنه قد دل على عدله بقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧]، والتسوية: التعديل؛ فبين أنه عادلٌ في تسوية النفس التي ألهمها فجورها وتقواها» [(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد تبين أن القدرية الخائضين بالباطل إما أن يكونوا مكذِّبين لما أخبر به الرب من خلقه وأمره، وإما أن يكونوا مُظَلِّمِين له في حكمه، وهو سبحانه الصادق العدل كما قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥]؛ فإن الكلام إما إنشاءٌ، وإما إخبارٌ؛ فالإخبار صدقٌ ولا كذب، والإنشاء أمر التكوين، وأمر التشريع عدلٌ لا ظلم، والقدرية المجوسية كذبوا بما أخبر به عن خلقه وشرعه من أمر الدِّين، والإبليسية جعلوه ظالمًا في مجموعهما أو في كل منهما[(٢)].

كما أن في دعاء الكرب وهو قول النَّبي ﷺ: «**اللهم إنِّي عبدك وابن عبدك وابن أمتك، ناصِيَتِي بيدك، ماضٍ فِيَّ حكمك، عدلٌ فِيَّ قضاؤك**...»[(٣)]، ردٌّ على الطوائف

---

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٦/ ٢٤٣-٢٤٤)، وانظر: شرح العقيدة الطّحاوية لابن أبي العزّ (ص ٦٤٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٤٤-٢٤٥).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٦/ ٢٤٦)، ح: (٣٧١٢)، وصحّحه الألباني في صحيح الكلم الطّيّب (ص ٧٤)، قال رَحِمَهُ اللهُ: «حديثٌ صحيحٌ، وقد كنتُ ذكرتُ خلاف هذا في تعليقي على أحاديث شرح العقيدة الطّحاوية، ثم بدا لِيَ أنّه صحيحٌ في مقالٍ طويلٍ، وبحثٍ دقيقٍ أعددتُهُ لينشر إن شاء الله تعالى في سلسلة الأحاديث الصّحيحة».

المخالفة في القدر.

فقوله: «**ماضٍ فِيَّ حكمُك**»، رد على القدرية الذين ينكرون قدرته سبحانه على العبد؛ فليس عندهم لله حكم نافذٌ في عبده غير الحكم الشرعي بالأمر والنهي، ففي هذه اللفظة ردٌّ عليهم، وبيان أن حكم الله في العباد نافذٌ، وهذا الحكم هو الكونِي القدري، ولا يمكن حمله على الحكم الشرعي؛ فإن العبد يطيع الله تارةً ويعصيه تارةً.

وفي قوله: «**عدلٌ فِيَّ قضاؤك**»، ردٌّ على الجبرية الذين نسبوا الله إلى الظلم بدعوى الجبر على المعصية ثم العقوبة عليها.

فاللفظ الأول: توحيد، واللفظ الثاني: عدلٌ[١].

* * *

(١) انظر: شفاء العليل لابن القيم (٢/ ٢٧١-٢٧٤).

المبحث الرابع: أقوال الناس في أفعال العباد الاختيارية

❊❊ أفعال العباد قسمان:

- أفعالٌ اضطراريةٌ؛ كحركة المرتعش والعروق النابضة.

- وأفعالٌ اختياريةٌ؛ مثل أعمال البر من صلاةٍ، وصدقةٍ وصومٍ، ومثل المعاصي بأنواعها.

وقد اختلف الناس في القسم الثاني على أربعة أقوال:

القول الأول: قول القدرية، وبه قالت المعتزلة، قالوا: إن العبد قادرٌ على فعل نفسه، وله فيه المشيئة الكاملة، والقدرة التامة، وأن مشيئته وقدرته مستقلةٌ عن إرادة الله وقدرته، وأن العباد خالقون لأعمالهم وأفعالهم، وأنها ليست مخلوقةً لله[1].

قال القاضي عبد الجبار -وهو من أئمة القدرية-: «اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد مِنْ تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثةٌ من جهتهم، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن مَن قال: إن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه»[2].

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (١/ ٢٩٨)، وشفاء العليل لابن القيم (١/ ١٤٥)، وشرح الطّحاوية لابن أبي العزّ (ص ٦٣٩، ٦٤٠).

(٢) المغني في أبواب العدل والتّوحيد (٨/ ٣).

وقال ابن المرتضى: «وأجمعوا -أي: المعتزلة- أن فعل العبد غير مخلوقٍ فيه»[(١)].

أدلتهم:

استدل القدرية لقولهم ببعض الأدلة زعموا دلالتها على معتقدهم منها:

١- قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤]؛ قالوا: أثبت الله خالقين متعددين؛ فدل على أن العبد خالق لفعل نفسه والله أحسن الخالقين.

٢- قوله تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ١٤، والواقعة: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف:٤٣]، قالوا: رتب الجزاء على العمل؛ فدل على أن العبد قادرٌ على فعله، ولهذا جوزي به، ولو لم يكن قادرًا عليه لما جوزي به.

الرد عليهم:

١- أما استدلالهم بقوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤]؛ **فمعنَى الآية:** أحسن المصوِّرين المقدِّرين، والخلق يُذكر ويُراد به: التقدير، وهو المراد هنا، بدليل قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد:١٦]، أي: خالق كل شيءٍ مخلوقٍ؛ فدخلت أفعال العباد في عموم (كل).

والمعنَى الثانِي للخلق: الإيجاد والإبداع[(٢)].

قال الأزهري: «الخلق في كلام العرب: ابتداع الشيء على مثالٍ لم يسبق إليه.

وقال أبو بكر الأنباري: الخلق في كلام العرب على ضربين:

أحدهما: الإنشاء على مثالٍ أبدعه.

---

(١) المنية والأمل (ص ٦).

(٢) انظر: شرح العقيدة الطّحاوية (ص ٦٤١، ٦٤٣).

والآخر: التقدير.

وقال في قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤]. معناه: أحسن المقدِّرين، وكذلك قوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت:١٧]، أي: تقدرون كذبًا.

قال الأزهري: العرب تقول: خلقت الأديم؛ إذا قدَّرته وقِسْتَه لتقطع منه مَزَادة أو قِرْبة أو خفًّا.

وقال زهير:

ولأنت تفْري ما خلقتَ وبعـ ـض القوم يَـخْلُق ثـم لا يفري

يمدح رجلًا فيقول له: أنتَ إذا قَدَّرْتَ أمرًا قطعته وأمضيته وغيرك يقدر ما لا يقطعه»[(١)].

٢- أما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ١٤، والواقعة: ٢٤]، وترتب الجزاء على العمل؛ فجوابه:

أن الباء في الآية هي باء (السبب)، أي: بسبب أعمالكم، والله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات؛ فرجع الأمر كله إلى فضل الله ورحمته. وهذا على قولٍ لأهل العلم في تفسير الآية.

وعلى قولٍ آخر: أن دخول الجنة برحمة الله، ولكن انقسام المنازل بحسب الأعمال؛ قال ابن عيينة: «كانوا يرون النجاة من النار بعفو الله، ودخول الجنة بفضله، واقتسام المنازل بالأعمال»[(٢)].

---

(١) تهذيب اللّغة (١/ ١٠٩٣).

(٢) انظر: حادي الأرواح لابن القيم (ص ٧٢، ٧٣)، والمحجّة في سير الدّلجة لابن رجب (ص ٢٧).

٣- دلالة الأدلة على أن أفعال العباد مخلوقة:

منها:

أ- قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات:٩٦]؛ فأخبر الله أنه خلق الخلق وأعمالهم.

ب- قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦، والزمر: ٦٢]؛ فدخلت أعمال العباد في عموم (كل).

وما أفسد قول المعتزلة في إدخالهم (كلام الله) الذي هو صفته في عموم (كل) في الآية؛ فزعموا أنه مخلوقٌ، وأخرجوا (أعمال العباد) من عموم (كل) مع كونها مخلوقة؟![١].

ج- قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ﴾ [النحل:٨١]؛ فأخبر أنه هو الذي جعل السرابيل، وهي الدروع والثياب المصنوعة، ومادتها لا تُسمى سرابيل إلا بعد أن تحيلها صنعة الآدميين وعملهم؛ فإذا كانت مجعولة لله فهي مخلوقة له بجملتها: صورتها ومادتها وهيئتها[٢].

د- حديث حذيفة ﷺ عن النَّبِيﷺ أنه قال: «**إن الله خالق كل صانعٍ وصنعته**»، وفي بعض الروايات: «**إن الله يصنع كل صانعٍ وصنعته**»[٣]؛ فدل الحديث على أن الله تعالى خالق للأعمال مع الذوات.

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطّحاوية لابن أبي العزّ (ص ٦٤٣).

(٢) شفاء العليل لابن القيم ١/ ١٥٧.

(٣) تقدّم تخريجه (ص٢٢).

قال البخاري عقبه: «فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقةٌ» [١].

القول الثاني: قول الجبرية، وبه قالت الجهمية؛ قالوا: إن العبد لا قدرة له على عمله، ولا إرادة ولا اختيار له فيه، وأن العباد مجبورون على أفعالهم وحركاتهم فيها؛ كحركة الأشجار عند مهب الريح، وكحركة المرتعش، وكنبض العروق، وأنهم مجبورون على الطاعة والمعصية وإنما تنسب أفعالهم إليهم على سبيل المجاز، وهو على حسب ما يضاف الشيء إلى محله دون ما يضاف إلى محصله بِمَنْزلة قول القائل: مات وكبر، وسال الوادي، وطلعت الشمس[٢].

أدلتهم:

استدل الجبرية لقولهم ببعض الأدلة زعموا دلالتها على قولهم منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧]، قالوا: نفى الله عن نبيه الرمي وأثبته لنفسه؛ فدل على أنه لا صنع للعبد.

٢- قوله ﷺ من حديث أبي هريرة ﵁: «**لا يَدْخلُ أحدٌ منكم الجنةَ بعَمَلِهِ**»، قالوا: ولا أنتَ يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا إلا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي الله منه برحمةٍ وفضلٍ**» [٣].

قالوا: دل الحديث على أن الجزاء غير مترتب على الأعمال؛ فدل على أن

---

(١) خلق أفعال العباد (ص ٢٤).

(٢) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص ٢١١)، وشفاء العليل لابن القيم (١/ ١٤٩)، وشرح العقيدة الطّحاوية لابن أبي العز (ص ٦٣٩).

(٣) أخرجه بهذا اللّفظ: أحمد في المسند (١٢/ ٤٤٩)، ح: (٧٤٧٩)، وأخرجه البخاري (ص ١٠٥٧)، ح: (٥٦٧٣)، ومسلم ص(٧١٦) ح: (٢٨١٦).

العبد لا عمل له[١].

الرد عليهم:

١- أما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧]؛ فهذه الآية حجة عليهم، ويظهر هذا ببيان مناسبة نزولها ومعناها:

أورد ابن كثير في تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «رفع رسول الله ﷺ يديه -يعنِي: يوم بدرٍ- فقال: يا رب، إِنْ تهلك هذه العصابة فلن تُعبد في الأرض أبدًا». فقال له جبريل: «خذ قبضةً من التراب فارم بها في وجوههم، فأخذ قبضة من التراب فرمى بها في وجوههم؛ فما من المشركين أحد إلا أصاب عينيه ومنخريه وفمه تراب من تلك القبضة فولوا مدبرين».

وعن محمد بن كعب القرظِي قال: «لما دنا القوم بعضهم من بعضٍ أخذ رسول الله ﷺ قبضةً من تراب فرمى بها في وجوه القوم، وقال: **شاهت الوجوه**، فدخلت في أعينهم كلهم وأقبل أصحاب رسول الله ﷺ يقتلونهم ويأسرونهم... »[٢].

والله تعالى أثبت لرسوله رميًا بقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾؛ فعلم أن المثبت غير المنفي، وذلك أن الرمي له ابتداء وانتهاء، فابتداؤه الحذف، وانتهاؤه الإصابة، وكل منهما يُسَمَّى رميًا.

فالمعنَى حينئذٍ -والله تعالى أعلم-: وما أصبتَ إذ حذفتَ، ولكن الله أصاب، وإلا فطرد قولهم: وما صليتَ إذ صليت ولكن الله صلى، أو: ما صمتَ إذ صمتَ، وما أكلتَ إذ أكلتَ، وما شربتَ إذ شربتَ.

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطّحاوية لابن أبي العزّ (ص ٦٤١).

(٢) تفسير ابن كثير (ص ٦٢٦).

ومعلوم أن الإصابة لجيش كاملٍ بكف من ترابٍ أن هذا فوق قدرة البشر، وإن كان أصل الرمي من النَّبِيﷺ.

فبطل زعم الجبرية، ودلت الآية على مذهب أهل السنة[1].

٢- وأما استدلالهم بالحديث: «لا يدخل أحدٌ منكم الجنةَ بعَمَلِهِ»،وأن الجزاء لا يترتب على العمل؛ فلا حجة لهم فيه؛فالباءفي الحديث(باء لعوض)، والحديث دل على نفي أن يكون العمل ثمنًالدخول الجنة.

قال شارح الطحاوية: «وأما ترتب الجزاء على الأعمال فقد ضلت فيه الجبرية والقدرية، وهدى الله له أهل السنة وله الحمد والمنة؛ فإن الباء التي في النفي غير الباء التي في الإثبات؛ فالمنفي في قولهﷺ: «**لن يدخل الجنة أحدٌ بعمله**» (باء العوض)، وهو أن يكون العمل كالثمن لدخول الجنة كما زعمت المعتزلة أن العامل يستحق دخول الجنة على ربه بعمله، بل ذلك برحمة الله وفضله.

والباء في قوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧]، ونحوها (باء السبب)، أي: بسبب عملكم، والله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات فرجع الكل إلى محض فضل الله ورحمته»[2].

٣- الأدلة الدالة على أن العباد فاعلون على الحقيقة، وأن لهم مشيئةً واختيارًا على أفعالهم بعد مشيئة الله تعالى:

أ- قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ١ فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٧-٨]؛ فأسند الله عمل

(١) انظر: مدارج السّالكين لابن القيم (٣/ ٤٢٦)، وشرح العقيدة الطّحاوية لابن أبي العزّ (ص ٦٤٢).

(٢) شرح العقيدة الطّحاوية لابن أبي العز (ص ٦٤٣).

الخير والشر إلى العبد؛ فدل على أنه مِنْ كسبه، وأنه سبحانه سيجازيه به.

ب- قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ﴾ [البقرة:٢٨٦]، فقد أثبت الله تعالى للعبد فعلًا وكسبًا، والكسب هو الذي يعود على فاعله منه نفعٌ أو ضررٌ[١].

ج- قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ (١٤٨) قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٨-١٤٩]، فقد أنكر الله تعالى على المشركين احتجاجهم بالقدر على شركهم، وتحريم ما حرموا، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾؛ أي: بهذه الشبهة ضل مَنْ ضل، ووصفهم بأنهم متبعون للظن، وأن لله عليهم الحجة البالغة؛ فدل على أن هذه الأعمال من الشرك وتحريم ما حرموا من أعمالهم ليس لهم أن يحتجوا عليها بالقدر[٢].

القول الثالث: قول الأشاعرة ومَن وافقهم، قالوا: إن أفعال العباد مخلوقةٌ لله ﷻ، وهي مع كونها خلق الله فهي كسب للعبد، وله عليها قدرةٌ غير مؤثرةٍ.

وقول الأشاعرة هنا متناقض غير معقولٍ؛ فإن القدرة إذا لم يكن لها تأثيرٌ أصلًا في الفعل كان وجودها كعدمها، ولم تكن قدرة، وفي الحقيقة إنه لا يعقل فرق بين الفعل الذي نفوه، والكسب الذي أثبتوه[٣].

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطّحاوية لابن أبي العزّ (ص ٦٥٢).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (ص ٥٥٢).

(٣) انظر: النّبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٤٦١، ٥٨١)، ومجموع الفتاوى (٨/ ١٢٨، ٤٦٧).

ولذا سخر منهم خصومهم المعتزلة وسائر العقلاء فقالوا: «ثلاثة أشياء لا حقيقة لها: طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري» [١].

وحقيقة هذا القول يعود إلى قول الجهمية الجبرية، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولا يقول -أي: الأشعري- إن العبد فاعلٌ في الحقيقة بل كاسبٌ، ولم يذكروا بين الكسب والفعل فرقًا معقولًا، بل حقيقة قولهم قول جهم: إن العبد لا قدرة له ولا فعل ولا كسب» [٢].

ولهذا عدهم بعض العلماء من أصناف الجبرية كما ذهب إلى ذلك الجرجانِي في قوله: «الجبرية اثنتان: متوسطة تثبت للعبد كسبًا؛ كالأشعرية، وخالصة لا تثبته؛ كالجهمية» [٣].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٨/ ١٢٨، وكسب الأشعري قد تقدّم وملخّصه: دعواه أنّ العبد ليس هو الفاعل، ولا له قدرة مؤثِّرة في الفعل، ولكن يقول هو كاسب. انظر: النّبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٥٨١).

وأحوال أبي هاشم: فالمراد بها: الصّفات المعنوية التي انفرد بها أبو هاشم الجبائي المتوفى سنة (٣٢١هـ)، دون سائر المعتزلة مع نفيه صفات المعانِي؛ فيقول: «لم يزل الله عالمًا قادرًا، وكان إذا قيل له: لم يزل عالمًا بالأشياء؟ قال: لا أقول لم يزل عالـمًا بالأشياء». ويقول: هو عالم بذاته ويعلم الصّفة على الذّات لا بانفرادها. انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (١/ ٢٣٨)، والملل والنّحل للشّهرستانِي (١/ ٦٩)، وأضواء على طريق الدّعوة للشّيخ محمّد أمان الجامِي (ص ١٧٤، ١٧٥).

وطفرة النّظام: هو زعمه أنّه يجوز أن يكون الجسم الواحد في مكانٍ ثم يصير إلى المكان الثّالث ولـم يمرّ بالثّانِي على جهة الطفرة. انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (٢/ ١٩).

(٢) كتاب النّبوات (١/ ٤٦١، ٤٦٢).

(٣) التعريفات (ص ١٠٦).

القول الرابع: قول أهل السنة.

ويقولون: إنَّ العباد فاعلون حقيقةً، والله خالق أفعالهم، والعبد هو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلِّي والصائم، وللعباد قدرةٌ على أعمالهم، ولهم إرادةٌ، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩](١).

وقد يشكل على البعض كيف يقال: إن أفعال العباد هي من أفعالهم على الحقيقة، والله خالقها على الحقيقة؟

وهذا لا يشكل على مَنْ عرف حقيقة قول أهل السنة، وقد بين ذلك بوضوحٍ العلماء المحققون فجزاهم الله عن الإسلام وأهله أعظم الجزاء.

قال الإمام البخاري: «قال أهل العلم: التخليق فعل الله، وأفاعيلنا مخلوقةٌ لقوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوۡلَكُمۡ أَوِ ٱجۡهَرُواْ بِهِۦٓۖ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝١٣ أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ﴾ [الملك:١٣-١٤]، يعنِي: السر والجهر من القول، ففعل الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق»(٢).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «قول القائل: هذا فعلُ هذا، وفعلُ هذا: لفظ فيه إجمالٌ؛ فإنه تارة يراد بالفعل نفس الفعل، وتارة يراد به مسمى المصدر؛ فيقول: فعلت هذا أفعله فعلًا، وعملت هذا أعمله عملًا؛ فإن أريد بالعمل نفس الفعل الذي هو مسمَّى المصدر كصلاة الإنسان وصيامه ونحو ذلك؛ فالعمل هنا هو المعمول، وقد اتحد هنا مُسمَّى المصدر والفعل، وإذا أريد بذلك ما يحصل بعمله

---

(١) العقيدة الواسطية (ص ١٠٨).

(٢) خلق أفعال العباد (ص ١١٤).

كنساجة الثوب وبناء الدار ونحو ذلك؛ فالعمل هنا غير المعمول...

والمقصود هنا؛ أن القائل إذا قال: هذه التصرفات فعل الله أو فعل العبد؛ فإن أراد بذلك أنها فعل الله بمعنَى المصدر؛ فهذا باطلٌ باتفاق المسلمين وبصريح العقل، ولكن مَنْ قال: هي فعل الله وأراد أنها مفعولة مخلوقة لله كسائر المخلوقات فهذا حقٌّ»[1].

ويقول أيضًا موضِّحًا هذه المسألة: «وأما مَن قال: خلق الرب تعالى لمخلوقاته ليس هو نفس مخلوقاته، قال: إن أفعال العباد مخلوقة كسائر المخلوقات، ومفعولة للرب كسائر المفعولات، ولم يقل إنها نفس فعل الرب وخلقه، بل قال: إنها نفس فعل العبد وعلى هذا تزول الشبهة؛ فإنه يقال: الكذب والظلم ونحو ذلك من القبائح يتصف بها مَن كانت فعلًا له كما يفعلها العبد، وتقوم به، ولا يتصف بها مَن كانت مخلوقة له إذا كان قد جعلها صفةً لغيره؛ كما أنه سبحانه لا يتصف بما خلقه في غيره من الطعوم والألوان والروائح والأشكال والمقادير والحركات وغير ذلك؛ فإذا كان قد خلق لون الإنسان لم يكن هو المتلون به، وإذا خلق رائحةً منتنةً، أو طعمًا مرًّا، أو صورةً قبيحةً، ونحو ذلك مما هو مكروهٌ مذمومٌ مستقبحٌ لم يكن هو متصفًا بهذه المخلوقات القبيحة المذمومة المكروهة والأفعال القبيحة»[2].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وأما جمهور أهل السنة المتبعون للسلف والأئمة فيقولون: إن فعل العبد فعلٌ له حقيقةً، ولكنه مخلوق لله ومفعول لله، لا يقولون هو نفس فعل

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/ ١٢١-١٢٢).

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/ ١٢٣).

الله، ويفرقون بين الخلق والمخلوق، والفعل والمفعول»[١].

ويقول الإمام ابن القيم: «ويؤمنون بأن مَنْ يهده الله فلا مُضلَّ له، ومَن يضلل فلا هادي له، وأنه هو الذي يجعل المسلم مسلمًا، والكافر كافرًا، والمصلِّي مصليًا، والمتحرك متحرِّكًا... وهم متفقون على أن الفعل غير المفعول...، فحركاتهم واعتقادهم أفعالٌ لهم حقيقةً، وهي مفعولة لله سبحانه مخلوقة له حقيقةً، والذي قام بالرب ﷻ علمه وقدرته ومشيئته وتكوينه، والذي قام بهم هو فعلهم وكسبهم وحركاتهم وسكناتهم؛ فهم المسلمون المصلون القائمون القاعدون حقيقةً وهو سبحانه المُقْدِر لهم على ذلك»[٢].

وبهذا يتبين أن أفعال العباد مخلوقةٌ لله تعالى باعتبار علم الله بها وتقديرها ومشيئتها وخلقه لها في العبد وهي من فعل العبد باعتبار قيامه ومباشرته إياها وتحركه وسكونه بفعلها.

ولهذا فرق الأئمة بين الفعل والمفعول؛ فالفعل فعل العبد، وهو مخلوق مفعول للرب، وتصديق هذا من كلام الله قوله عز من قائلٍ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]؛ فأخبر أنه خالق لأعمال العباد ولم يخبر أنه فاعل لها بل أخبر أنهم الفاعلون العاملون.

❊ ❊ ❊

(١) منهاج السّنة (٢/ ٢٩٨)، وانظر: من الكتاب نفسه (١/ ٤٥٩-٤٦٠).

(٢) شفاء العليل (١/ ١٥٢).

المبحث الخامس: إيضاح الحق في الهداية والإضلال وبيان مذهب المخالفين في ذلك والرد عليهم

دلتِ النصوص دلالةً قاطعةً على أن الهداية والإضلال من الله تعالى، يهدي مَنْ يشاء برحمته ويضل مَنْ يشاء بعدله.

١- قال تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام:٣٩].

٢- وقال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر:٨].

٣- وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [المدثر:٣١].

٤- وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة:١٣].

٥- وفي الحديث القدسي من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه عن النَّبي ﷺ فيما يرويه عن ربه: «**يا عبادي إني حرمتُ الظلمَ على نفسي وجعلته بينكم مُحرَّمًا، يا عبادي كلكم ضال إلا مَن هديتُهُ فاستهدوني أهْدِكُمْ ...**»[1].

٦- وعن عبد الله بن مسعود، عن النَّبي ﷺ أنه كان يقول: «**اللهم إنِّي أسألك الهدى والتُّقَى والعفاف والغِنَى**»[2].

---

(١) أخرجه مسلم (ص ٦٥٨)، ح: (٢٥٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (ص ٦٨٩)، ح: (٢٧٢١).

وبذلك جاءت الآثار عن السلف:

أخرج الفريابِي في (كتاب القدر) بسندٍ صحيحٍ عن عبد الله بن الزبير أنه كان يقول في خطبته: «إن الله هو الهادي والفاتن» (١).

في السنة للخلال عن أبي بكر المروزي قال: «قلتُ لأبِي عبد الله: يقول الرجل: إن الله جبر العباد؟ فقال:هكذا لا تقول، وأنكر، وقال: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل:٩٣]» (٢).

ويقول الطحاوي: «يهدي مَن يشاء ويعصم ويعافى فضلًا، ويضل مَنْ يشاء ويخذل ويبتلي عدلًا» (٣).

قال ابن القيم: «واتفقت رسل الله مِنْ أولهم إلى آخرهم وكتبه الـمُنَزَّلة عليهم على أنه سبحانه يضل مَن يشاء ويهدي مَنْ يشاء، وأنه مَنْ يهده فلا مُضل له، ومَنْ يضلل فلا هادي له، وأن الهدى والإضلال فعله سبحانه وقدره، والاهتداء والضلال فعل العبد وكسبه، ولا بد قبل الخوض في تقرير ذلك من ذكر مراتب الهدى والضلال في القرآن... » (٤).

❊ ثم ذكر أربع مراتب:

المرتبة الأولى: الهداية العامة، وهي هداية كل نفسٍ إلى مصالح معاشها وما يقيمها، وهذه أعم مراتبها، وقد دل عليها قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى

(١) كتاب القدر (ص ١٨٩)، وقال محقِّقه: «إسناد صحيحٌ».

(٢) السّنة (١/ ٥٥٠)، برقم: (٩٢٠)، وقال المحقِّق: «إسناد صحيح».

(٣) العقيدة الطّحاوية مع شرحها لابن أبي العزّ (ص ١٣٧).

(٤) شفاء العليل (١/ ١٨١).

خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴾ [الأعلى:١-٣]؛ فذكر سبحانه أربعة أمور عامة: الخلق، والتسوية، والتقدير، والهداية، وجعل التسوية من تمام الخلق، والهداية من تمام التقدير.

قال عطاء: خلق فسوى، أحسن ما خلقه، وشاهده قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ [السجدة:٧]؛ فإحسان خلقه يتضمن تسويته وتناسب خلقه وإجزائه بحيث لم يحصل بينها تفاوت يخل بالتناسب والاعتدال؛ فالخلق: الإيجاد، والتسوية: إتقانه وإحسان خلقه....

ومن الأدلة أيضًا على هذه المرتبة قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾ [طه:٥٠]؛ فإعطاء الخلق إيجاده في الخارج، والهداية التعليم، والدلالة على سبيل بقائه وما يحفظه ويقيمه.

ومن هذه الهداية هداية الذَّكَر للأُنْثى كيف يأتيها، وبهذا فسر ابن عباس والكلبي الآية.

ومن ذلك هداية الجنين للخروج من الرحم عند الولادة، وهدايته لالتقام الثدي بعد الولادة، وهدايته لمعرفته أمه دون غيرها إلى غير ذلك من هداية المخلوقات إلى مصالحها[1].

المرتبة الثانية: هداية الإرشاد والبيان للمُكَلَّفين، وهذه المرتبة أخص من المرتبة الأولى، وأعم من الثالثة، وهذه الهداية لا تستلزم حصول التوفيق واتباع الحق، وإن كانت شرطًا فيه، أو جزءَ سببٍ، وذلك لا يستلزم حصول المشروط والمسبِّب، بل قد يتخلف عنه المقتضَى إما لعدم كمال السبب أو لوجود مانعٍ.

---

(١) انظر: شفاء العليل لابن القيم (١/ ١٨٢-١٨٤).

وهذه الهداية هي التي أثبتها الله لرسولهﷺ؛ حيث قال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾ [الشورى:٥٢].

وهذه المرتبة هي حجة الله على خلقه التي لا يعذب أحدًا إلا بعد إقامتها عليه، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء:١٥][(١)].

المرتبة الثالثة: هداية التوفيق والإلهام وخلق المشيئة المستلزمة للفعل، وهذه المرتبة أخص من التي قبلها، وهي التي ضل جهال القدرية بإنكارها، وصاح عليهم سلف الأمة وأهل السنة منهم من نواحي الأرض عصرًا بعد عصرٍ إلى وقتنا هذا.

وهذه المرتبة نفاها الله عن رسولهﷺ بقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾ [القصص:٥٦].

❊ وهذه المرتبة تستلزم أمرين:

أحدهما: فعل الرب تعالى وهو الهدى.

والثاني: فعل العبد وهو الاهتداء، وهو أثر فعله سبحانه فهو الهادي والعبد المهتدي. قال تعالى: ﴿وَمَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ﴾ [لإسراء:٩٧]، ولا سبيل إلى وجود الأثر إلا بمؤثِّره التام؛ فإن لم يحصل فعله لم يحصل فعل العبد، ولهذا قال تعالى: ﴿إِن تَحۡرِصۡ عَلَىٰ هُدَىٰهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّۖ﴾ [النحل:٣٧].

وهذا صريحٌ في أن هذا الهدى ليس لهﷺ ، ولو حرص عليه، ولا إلى أحدٍ غير الله، وأن الله سبحانه إذا أضل عبدًا لم يكن لأحدٍ سبيلٌ إلى هدايته كما قال تعالى: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ﴾ [الأعراف: ١٨٦] [(٢)].

---

(١) انظر: المصدر نفسه (١/ ٢١٠-٢١١).

(٢) انظر: شفاء العليل (١/ ٢١٢-٢١٣).

المرتبة الرابعة: الهداية إلى الجنة والنار يوم القيامة، قال تعالى: ﴿۞ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٢-٢٣].

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴿٤﴾ سَيَهۡدِيهِمۡ وَيُصۡلِحُ بَالَهُمۡ﴾ [محمد: ٤-٥].

فهذه هداية بعد قتلهم؛ فقيل المعنَى: سيهديهم إلى طريق الجنة ويصلح بالهم في الآخرة بإرداء خصومهم وقبول أعمالهم[1].

❊ ومما ينبغي أن يعلم ويعتقد:

أن هداية الله تعالى للخلق وإضلاله لبعضهم بحكمة الله وعدله لا ظلم في ذلك.

وقد ينقدح في بعض أذهان أهل الجهل أن في عدم هداية الله لبعض الخلق ظلمًا؛ إذ كيف يمنعهم الهداية ويعاقبهم يوم القيامة؟

وقد أجاب عن هذا الاستشكال الأئمة المحقِّقون -جزاهم الله عن الإسلام وأهله أعظم الجزاء-.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن ما يبتلى به العبد من الذنوب الوجودية -وإن كانت خلقًا لله- فهو عقوبة له على عدم فعله ما خلقه الله له، وفطره عليه؛ فإن الله إنما خلقه لعبادته وحده لا شريك له، ودله على الفطرة، كما قال النَّبي ﷺ: «**كل مولودٍ يولد على الفطرة**»[2].

وقال تعالى: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ

(١) انظر: شفاء العليل (١/ ٢٢٣).

(٢) أخرجه البخاري (ص ٢٥٦)، ح: (١٣٨٥)، ومسلم (ص ٦٧٥)، ح: (٢٦٥٨).

لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم:٣٠]، فهو لما لم يفعل ما خلق له، وما فطر عليه، وما أمر به -من معرفة الله وحده وعبادته وحده- عوقب على ذلك بأن زين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي.

فإذا أخلص العبد لربه كان هذا مانعًا من فعل ضد ذلك، ومن إيقاع الشيطان له في ضد ذلك، وإن لم يخلص لربه الدِّين ولم يفعل ما خلق له وفطر عليه عوقب على ذلك، وكان من عقابه تسلط الشيطان عليه حتى يزيِّن له فعل السيئات، وكان إلهامه لفجوره عقوبةً له على كونه لم يتق الله، وعدم فعله للحسنات ليس أمرًا وجوديًّا حتى يقال: إن الله خلقه بل هو أمر عدمِي، لكن يعاقب عليه لكونه عدم ما خلق له وما أمر به، وهذا يتضمن العقوبة على أمرٍ عدمِي لكن بفعل السيئات لا بالعقوبات التي يستحقها بعد إقامة الحجة عليه بالنار ونحوها»[1].

ويقول الإمام ابن القيم: «فإن قيل: كيف تقوم حجته عليهم وقد منعهم من الهدى وحال بينهم وبينه؟

قيل: حجته قائمةٌ عليهم بتخليته بينهم وبين الهدى، وبيان الرسل، وإراءتهم الصراط المستقيم حتى كأنهم يشاهدونه عيانًا، وأقام لهم أسباب الهداية ظاهرًا وباطنًا، ولم يحل بينهم وبين تلك الأسباب، ومن حال بينه وبينها منهم بزوال عقلٍ أو صغرٍ لا تمييز معه أو كونه بناحيةٍ من الأرض لم تبلغه دعوة رسله؛ فإنه لا يعذبه حتى يقيم عليه حجته؛ فلم يمنعهم من هذا الهدى، ولم يحل بينهم وبينه.

نعم، قطع عنهم توفيقه ولم يرد من نفسه إعانتهم والإقبال بقلوبهم إليه، فلم يحل بينهم وبين ما هو مقدور لهم، وإن حال بينهم وبين ما لا يقدرون عليه، وهو

---

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ٣٣١-٣٣٣).

فعله ومشيئته وتوفيقه؛ فهذا غير مقدورٍ لهم، وهو الذي مُنِعُوه، وحيل بينهم وبينه؛ فتأمل هذا الموضع واعرف قدره، والله المستعان»[١].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧].

وقال: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة:١١٥]؛ فهداهم هدى البيان والدلالة؛ فلم يهتدوا؛ فأضلهم عقوبةً لهم على ترك الاهتداء أولًا بعد أن عرفوا الهدى فأعرضوا عنه فأعماهم عنه بعد أن أراهموه، وهذا شأنه سبحانه في كل مَنْ أنعم عليه بنعمةٍ فكفرها؛ فإنه يسلبه إياها»[٢].

فظهر بهذا أن الهداية فضلٌ من الله، والإضلال عدلٌ، ولهذا شرع الله لنا سؤاله هذه الهداية.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «وأمر سبحانه عباده كلهم أن يسألوه هدايتهم الصراط المستقيم كل يومٍ وليلةٍ في الصلوات الخمس»[٣].

كما أن مِن الوجوه التي ترد بها الشبه السابقة أن هداية الله لمن شاء من خلقه مِن باب التوفيق، وإضلاله لمن شاء من باب الخذلان، والتوفيق إعانة الله للعبد، والخذلان ترك الإعانة فلا يتصور مع هذا الظلم.

قال ابن القيم: «وقد أجمع العارفون بالله على أن الخذلان: أن يكلك الله إلى نفسك ويخلي بينك وبينها، والتوفيق: ألاَّ يكلك الله إلى نفسك»[٤].

---

(١) شفاء العليل (١/ ٢١٢).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٢١٠).

(٣) المصدر نفسه (١/ ٢١٥).

(٤) مدارج السّالكين (١/ ١٨٠)، وانظر: شفاء العليل (١/ ٢٦١).

❊ **المخالفون لأهل السنة في هذا الباب:**

خالف في مسألة الهداية والإضلال كلٌّ من القدرية والجبرية.

فأنكر القدرية هداية التوفيق، وزعموا أن الله لم يضل المضلين من عباده.

قال ابن القيم -بعد أن ذكر بعض الآيات في عدم هداية الله للظالمين والكافرين-: «والقدرية ترد هذا كله إلى المتشابه وتجعله من متشابه القرآن، وتتأوله على غير تأويله، بل تتأوله بما يقطع ببطلانه، وعدم إرادة المتكلم له، كقول بعضهم: المراد من ذلك تسمية الله العبدَ مهتديًا وضالًّا، فجعلوا هداه وإضلاله مجرد تسمية العبد بذلك، وهذا مما يعلم قطعًا أنه لا يصح حمل هذه الآيات عليه، وأنت إذا تأملتها وجدتها لا تحتمل ما ذكروه ألبتة.

وليس في لغة أمة من الأمم فضلًا عن أفصح اللغات وأكملها (هداه) بمعنَى: سماه مهتديًا، و(أضله) سماه ضالًّا، وهل يصح أن يقال: (علمه) إذا سماه عالـمًا، و(فهمه) إذا سماه (فهمًا)؟!»[1].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وتأول بعضهم هذه النصوص على أن المراد بها هداية البيان والتعريف لا خلق الهدى في القلب؛ فإن الله سبحانه لا يقدر على ذلك عند هذه الطائفة!!

وهذا التأويل من أبطل الباطل؛ فإنه سبحانه يخبر أنه قسم هدايته للعبد قسمين: قسمًا لا يقدر عليه غيره، وقسمًا مقدورًا للعباد؛ فقال في القسم المقدور عليه للغير: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾ [الشورى:٥٢]، وقال في غير المقدور للغير:

---

(١) شفاء العليل (١/ ٢١٧).

﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٥٦]»[١].

وقال ابن أبي العز: «قالت المعتزلة: الهدى من الله: بيان طريق الصواب، والإضلال تسمية العبد ضالًّا، أو حكمه تعالى على العبد بالضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه، وهذا مبني على أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم»[٢].

وزعمت الجبرية: أن الله أكرهها على ذلك وقهرها عليه وأجبرها من غير فعلٍ منها، ولا إرادة، ولا اختيار، ولا كسب ألبتة، بل حال بينهم وبين الهدى ابتداءً من غير ذنبٍ ولا سببٍ من العبد يقتضي ذلك، بل أمره وحال مع أمره بينه وبين الهدى، فلم يُيَسِّر إليه سبيلًا ولا أعطاه عليه قدرةً، ولا مكنه منه بوجهٍ، وزاد بعضهم: بل أحب له الضلال والكفر والمعاصي ورضيه منه.

فهدى الله أهل السنة والحديث واتباع الرسول لما اختلفت فيه هاتان الطائفتان من الحق بإذنه: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة:٢١٣][٣].

❊ ❊ ❊

---

(١) شفاء العليل (١/ ٢١٩).

(٢) شرح العقيدة الطّحاوية (ص ١٣٧).

(٣) شفاء العليل لابن القيم (١/ ٢٢٦).

المبحث السادس: تقسيم الإرادة عند أهل السنة وبيان الفرق بين الإرادتين وموقف المخالفين من ذلك

تنقسم الإرادة المتصف بها الله -تبارك وتعالى- إلى قسمَين: «إرادة كونية قدرية، وإرادة شرعية دِينية».

على ما دل على ذلك الاستقراء الصحيح لمواطن ورودها في القرآن، وعلى ما قرره المحقِّقون من أهل السنة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «طريقة أئمة الفقهاء وأهل الحديث وكثير من أهل النظر وغيرهم أن الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة تتعلق بالأمر وإرادة تتعلق بالخلق... فإرادة الأمر هي المتضمنة للمحبة والرضا، وهي الإرادة الدينية، والثانية المتعلقة بالخلق هي المشيئة وهي الإرادة الكونية القدرية» (١).

وقال الإمام ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمحقِّقون من أهل السنة يقولون: الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة كونية خلقية، وإرادة دينية أمرية شرعية» (٢).

وفيما يلي تعريف بكل منهما:

أولًا: الإرادة الكونية القدرية: وهي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث والمتعلقة بما يريد أن يفعله الله بنفسه، وهي مستلزمة لوقوع المراد التي يقال فيها: (ما شاء الله

(١) منهاج السّنة (٣/ ١٥٦)، وانظر من الكتاب نفسه (٣/ ١٨٠).

(٢) شرح العقيدة الطّحاوية (ص ٧٩).

كان وما لم يشأ لم يكن»[١].

ومن الأدلة عليها:

١- قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

٢- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ﴾ [هود: ٣٤].

٣- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

٤- قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

وهذه الإرادة لا تستلزم الأمر والمحبة بل قد يكون بها ما يحبه الله ويرضاه، وقد يكون بها ما لا يحبه ولا يرضاه؛ كما خلق إبليس وهو لا يحبه وخلق المؤمن وهو يحبه، وكذلك قد يخلق ما لا يأمر به كمعصية العاصي، أو ما أمر به كطاعة المؤمن، وقد يأمر بما لم يشأ أن يخلقه؛ كالطاعة في حق مَن لم يوفقه إليها، أو ما يشاء أن يخلقه؛ كطاعة مَن يوفقه للطاعة[٢].

ثانيًا: الإرادة الدينية الشرعية: وهي متعلقة بالأمر الذي أراد الله من عبده فعله وهي متضمنة للمحبة والرضا ولا تستلزم وقوع المراد إلا إذا تعلقت بالإرادة الكونية[٣].

---

(١) انظر: منهاج السّنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ١٥٦، ١٥٧، ١٨٠).

(٢) انظر: منهاج السّنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ١٨٢-١٨٧)، وشفاء العليل لابن القيم (٢/ ٢٨٩)، وشرح الطّحاوية لابن أبي العزّ (ص ٨٢، ٨٣)، وكتاب القضاء والقدر للبيهقي (مقدّمة المحقِّق محمّد بن عبد الله آل عامر) (ص ٧٢).

(٣) انظر: منهاج السّنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ١٥٦)، ومجموع الفتاوى له (٨/ ١٨٨).

ومن الأدلة عليها:

١- قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥].

٢- قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٧-٢٨].

٣- قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة:٦].

وهذه الإرادة تستلزم الأمر.

قال ابن القيم: «والصواب أن الأمر يستلزم الإرادة الدِّينية ولا يستلزم الإرادة الكونية؛ فإنه لا يأمر إلا بما يريده شرعًا ودينًا، وقد يأمر بما لا يريده كونًا وقدرًا؛ كإيمان مَنْ أمره ولم يوفقه للإيمان»(١).

صُوَر اجتماع الإرادتين وافتراقهما:

هاتان الإرادتان قد تجتمعان وقد تفترقان، وقد توجد إحداهما دون الأخرى، ولذلك أربع صورٍ ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

الصورة الأولَى: ما تعلقت به الإرادتان، وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة؛ كإيمان أبي بكر وسائر المؤمنين وحصول الطاعات منهم.

الصورة الثانية: ما تعلقت به الإرادة الدِّينية فقط، وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة فعصى ذلك الأمر الكفار والفجار؛ كإيمان أبي جهل وسائر الكافرين، وما أراده الله من طاعتهم.

---

(١) شفاء العليل (٢/ ٢٨٩).

الصورة الثالثة: ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط، وهو ما قدره الله وشاءه من الحوادث التي لـم يأمر بها؛ كالمباحات والمعاصي الواقعة في الناس ولولا إرادته كونًا لها لما وقعت.

الصورة الرابعة: ما لـم تتعلق به الإرادتان، وهو ما لـم يكن من أنواع المباحات والمعاصي؛ فإن الله لم يأمر بها شرعًا ولم يردها، كما أنه لم يردها كونًا، فلم تقع، ومثالها: كفر المؤمن والمعاصي التي عصمه الله منها فلم تقع منه[1].

الفرق بين الإرادتين الشرعية والكونية:

١- الإرادة الكونية قد يحبها الله ويرضاها، وقد لا يحبها ولا يرضاها، فالله أراد المعصية كونًا ولا يرضاها شرعًا، والإرادة الشرعية لابد أن يحبها ويرضاها.

٢- الإرادة الكونية قد تكون مقصودة لغيرها، كخلق إبليس وسائر الشرور؛ لتحصل بسبب ذلك المجاهدة والتوبة والاستغفار، وغير ذلك من المحاب، والإرادة الشرعية مقصودة لذاتها؛ فالله أراد الطاعة لنفسها ورضيها وأحبها.

٣- الإرادة الكونية لابد من وقوعها، والإرادة الشرعية لا يلزم وقوعها؛ فقد تقع وقد لا تقع إلا أن تتعلق بالإرادة الكونية.

٤- الإرادة الكونية لا تستلزم الأمر إلا أن تتعلق بالإرادة الشرعية، والإرادة الشرعية تستلزم الأمر؛ فكل ما أراده الله شرعًا أمر به[2].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٨٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/ ١٨٨-١٨٩)، ومنهاج السّنة له (٣/ ١٦٤-١٦٥، ١٨٠-١٨١)، وشفاء العليل لابن القيّم (٢/ ٢٨٨-٢٨٩)، وشرح الواسطية للفوزان (ص ٣٨).

المخالفون في تقسيم الإرادتين:

خالف هذا التقسيم القدرية والجبرية.

فالقدرية أثبتوا الإرادة الشرعية وأنكروا الإرادة الكونية، وزعموا أن كفر الكافر ومعصية العاصي لا تدخل تحت إرادة الله ولا تقديره.

وقالوا: إن الأمر يستلزم الإرادة، فكل ما أمر به فقد أراده، وقالوا: علمنا أن الله لم يأمر بالكفر والمعاصي فهو لم يردها.

وأما الجبرية فأثبتوا الإرادة الكونية وأنكروا الإرادة الشرعية، وقالوا: إن الكفر والمعاصي مرادة لله تعالى ومحبوبة له وقد جبرهم عليها لا خيار لهم في تركها.

وقالوا: إن الأمر لا يستلزم الإرادة، ولهذا لم يأمر الله بالكفر وأراده[(١)].

وشبهة الفريقين هو عدم التفريق بين الإرادة الكونية والشرعية، وتسويتهم بينهما، وظنهم أن الإرادة والمشيئة مستلزمة المحبة والرضا.

فذهب القدرية إلى إنكار المشيئة والإرادة فيما يقع من الكفر والمعاصي؛ لأن الله لا يحبها ولا يرضاها.

وذهب الجبرية إلى أن الله يحب الكفر والمعاصي؛ لأنه شاءها وقدرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وجهم ومَن وافقه من المعتزلة اشتركوا في أن مشيئة الله ومحبته ورضاه بمعنًى واحدٍ، ثم قالت المعتزلة: وهو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان فلا يشاؤه؛ فقالوا: إنه يكون بلا مشيئة، وقالت الجهمية: بل هو يشاء ذلك فهو يحبه ويرضاه»[(٢)].

---

(١) انظر: منهاج السّنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ١٨٠-١٨٢)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٩٩-١٠٠)، وشفاء العليل لابن القيم (٢/ ٢٨٨-٢٨٩).

(٢) مجموع الفتاوى ٨/ ٤٧٤، ٤٧٥.

فضل القدرية المعتزلة في دعواهم أنه يقع في ملك الله ما لا يريد ولا يشاء.

وضل الجبرية الجهمية في دعواهم أن الكفر والمعاصي محبوبة لله مرضية.

والقدرية مصيبون في أن الله لا يحب الكفر والمعاصي، والجبرية مصيبون في أن الله قدرها وشاءها.

وهدى الله أهل السنة لإثبات الحق الذي عند كل منهما ورد الباطل الذي ضلت فيه الطائفتان.

وقد أفضى بالقدرية قولهم إلى إنكار القدر، كما أفضى بالجبرية قولهم إلى إنكار الشرع؛ ولهذا فضل العلماء القدرية في هذا الباب على الجبرية؛ لأن إنكار الشرع شر من إنكار القدر.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالمعتزلة ونحوهم من القدرية الذين أنكروا القدر هم في تعظيم الأمر والنهي، والوعد والوعيد خيرٌ من هؤلاء الجبرية القدرية الذين يعرضون عن الشرع والأمر والنهي»[1].

❊ ❊ ❊

---

(١) التّدمرية (ص ٢٣٥).

المبحث السابع: التنبيه على بعض المسائل الدقيقة في القدر

المسألة الأولى: بيان أن الشر لا يضاف إلى الله تعالى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرَّب لا يفعل سَيِّئَةً قط، بل فعله كله حسن وحسنات، وفعله كله خيرٌ؛ لهذا كان النَّبِي ﷺ يقول في دعاء الاستفتاح: «**والخير بيديك والشر ليس إليك**» [(١)]؛ فإنه لا يخلق شرًّا محضًا، بل كل ما يخلقه ففيه حكمة هو باعتبارها خيرٌ، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس، وهو شر جزئي إضافي، وأما شر كلي، أو شر مطلق؛ فالرب مُنَزَّه عنه، وهذا هو الشر الذي ليس إليه» [(٢)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن أسماءه كلها حسنى، وليس فيها اسم غير ذلك أصلًا...

وهذا يدل على أن أفعاله كلها خيرات محض لا شر فيها؛ لأنه لو فعل الشر لاشتق له منه اسم، ولم تكن أسماؤه كلها حسنَى، وهذا باطلٌ فالشر ليس إليه، فكما لا يدخل في صفاته، ولا يلحق ذاته، لا يدخل في أفعاله، فالشر ليس إليه لا يضاف إليه فعلًا ولا وصفًا، وإنما يدخل في مفعولاته، وفرق بين الفعل والمفعول، فالشر قائمٌ بمفعوله المباين له لا بفعله الذي هو فعله» [(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم (ص ١٨٦)، ح: (٧٧١).

(٢) مجموع الفتاوى ١٤/ ٢٦٦.

(٣) بدائع الفوائد ١/ ١٤٨، وانظر: شفاء العليل ٢/ ٢٦١.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الشر لم يضف إلى الله في الكتاب والسنة إلا على وجوه ثلاثة:

١- إما بطريق العموم؛ كقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد:١٦].

٢- وإما بطريق إضافته إلى السبب؛ كقوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق:٢].

٣- وإما أن يحذف فاعله كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا﴾ [الجن:١٠].

وقد جمع في الفاتحة (الأصناف الثلاثة)؛ فقال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، وهذا عامٌ.

وقال: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة:٧]؛ فحذف فاعل الغضب.

وقال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]؛ فأضاف الضلالَ إلى المخلوق.

ومن هذا قول الخليل: ﴿وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ﴾ [الشعراء:٨٠].

وقال الخضر: ﴿فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف:٧٩]، ﴿فَأَرَدۡنَآ أَن يُبۡدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيۡرٗا مِّنۡهُ زَكَوٰةٗ وَأَقۡرَبَ رُحۡمٗا﴾ [الكهف:٨١]، ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبۡلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾ [الكهف:٨٢]»[1].

وذكر شيخ الإسلام الحكمة من عدم إضافة الشر إلى الله تعالى مع كونه داخلًا في عموم المخلوقات فقال:

«إنما خلقه لحكمة هو باعتبارها خيرٌ، وإن كان شرًّا إضافيًّا؛ فإذا أضيف مفردًا توهم المتوهم مذهب جهم بن صفوان أن الله خلق الشر المحض الذي لا خير

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٥١١-٥١٢)، وانظر: الكتاب نفسه (١٤/ ٢٦٦)، وشفاء العليل لابن القيم (٢/ ٢٥٩-٢٦٤).

فيه لأحدٍ لا لحكمةٍ ولا لرحمةٍ، والكتاب والسنة والاعتبار يبطل هذا، كما إذا قيل: محمد وأمته يسفكون الدماء ويفسدون في الأرض كان هذا ذمًّا لهم وكان باطلًا، وإذا قيل: يجاهدون لتكون كلمة الله هي العليا ويقتلون مَن منعهم من ذلك كان هذا مدحًا لهم وكان حقًّا»[(١)].

المسألة الثانية: حكم الاحتجاج بالقدر على المعاصي وتوجيه محاجة آدم لموسى.

والحق في هذا أنه لا يجوز للإنسان أن يحتج بالقدر على الذنوب والمعاصي.

قال الإمام ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إنكار الله تعالى على المشركين قولهم: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَاۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام:١٤٨].

وكذلك قول إبليس: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «...إنه أنكر عليهم معارضة شرعه وأمره الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه، بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة على وجه التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره دافعين بها لشرعه، كفعل الزنادقة والجهال، إذا أُمروا أو نُهُوا احتجوا بالقدر، وقد احتج سارق على عمر رضي الله عنه بالقدر؛ فقال: وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره، يشهد لذلك قول الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام:١٤٨]؛ فعلم أن مرادهم التكذيب فهو

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٠٧).

من قبل الفعل، من أين له أن الله لم يقدره؟ أطلع الغيب؟»[(١)].

وأما احتجاج آدم على موسى فليس فيه الاحتجاج بالقدر على الذنب وإنما احتج آدم بالقدر على المصيبة التي لحقته والذرية بما فعل.

يقول شيخ الإسلام: «الصواب في قصة آدم وموسى أن موسى لم يلم آدم إلا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل، لا لأجل أن تارك الأمر مذنب عاص، ولهذا قال: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ لـم يقل: لِـمَ خالفت الأمر؟ ولماذا عصيت؟ والناس مأمورون عند المصائب التي تصيبهم بأفعال الناس أو بغير أفعالهم بالتسليم للقدر، وشهود الربوبية، كما قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ﴾ [التغابن:١١]، قال ابن مسعود ﷺ أو غيره: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم...

وموسى كان أعلم من أن يلومه لحق الله على ذنب قد علم أنه تاب منه، فموسى أيضًا قد تاب من ذنبٍ عمله وقد قال موسى: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَـٰفِرِينَ﴾ [الأعراف:١٥٥]، وآدم أعلم من أن يحتج بالقدر على أن المذنب لا ملام عليه؛ فكيف وقد علم أن إبليس لعنه الله بسبب ذنبه وهو أيضًا كان مقدرًا عليه، وآدم قد تاب من الذنب واستغفر، فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعًا له عند ربه لاحتج ولم يتب ويستغفر»[(٢)].

وقال شارح العقيدة الطحاوية: «فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم على

(١) شرح العقيدة الطّحاوية (ص ١٣٤-١٣٥)، وانظر: شفاء العليل (١/ ٥١-٥٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٣١٩-٣٢٢).

موسى -عليهما السلام- بالقدر؛ إذ قال له: أتلومنِي على أمرٍ قد كتبه الله علي قبل أن أُخلق بأربعين عامًا، وشهد النَّبِيﷺ أن آدم حج موسى؛ أي: غلبه.

قيل: نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة لصحته عن رسول اللهﷺ، ولا نتلقاه بالرد والتكذيب لراويه، كما فعلت القدرية، ولا بالتأويلات الباردة، بل الصحيح أن آدم لم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب، وهو كان أعلم بربه وذنبه، بل آحاد بنيه من المؤمنين لا يحتج بالقدر؛ فإنه باطل، وموسى عليه السلام كان أعلم بأبيه وبذنبه من أن يلوم آدم عليه السلام على ذنبٍ قد تاب منه، وتاب الله عليه واجتباه وهداه، وإنما وقع اللوم على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم عليه السلام بالقدر على المصيبة لا على الخطيئة؛ فإن القدر يحتج به عند المصائب لا عند المعائب»[١].

المسألة الثالثة: هل الإنسان مُسَيَّرٌ أم مُخَيَّرٌ؟

يتردد هذا السؤال كثيرًا على الألسنة عند الحديث عن مسألة القدر، وقد أجاب بعض العلماء المعاصرين بأن الإنسان مُسَيَّرٌ ومُخَيَّرٌ معًا؛ فهو مُسَيَّرٌ باعتبار ما قدر الله له من الأمور التي لا اختيار له فيها؛ كالمرض والموت والحوادث التي تصيبه، وهو مُخَيَّرٌ فيما يفعله باختياره؛ كقيامه وجلوسه ودخوله وخروجه وطاعته ومعصيته.

قال سماحة الشيخ عبد الله بن حميد رَحِمَهُ اللهُ: «الإنسان مُسَيَّرٌ ومُخَيَّرٌ معًا؛ فأنت مُخَيَّرٌ بالنسبة إلى خلقك؛ فالله خلقك وجعل لك عقلًا لتميز به بين الخطأ والصواب؛

(١) شرح العقيدة الطّحاوية لابن أبي العزّ (ص ١٣٥، ١٣٦)، وانظر أيضًا: شرح الواسطية لابن عثيمين (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

فتختار ما هو أنفع لك؛ فاختيارك للأصلح والأنفع هو دليلٌ على أنك مُخَيَّرٌ؛ فأنت تفعل هذا الشيء باختيارك، وأنت واختيارك بيد الله ﷻ؛ فالله -جلَّ وعلا- هو المتصرِّف في هذا الكون، قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد:٢٢]»[(١)].

وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: «الإنسان مُسَيَّرٌ ومُيَسَّرٌ ومُخَيَّرٌ؛ فهو مُسَيَّرٌ ومُيَسَّرٌ بحسب ما مضى من قدر الله؛ فإن الله قدر وقضى ما يكون في العالم قبل أن يخلق السماء والأرض بخمسين ألف سنة، قدر كل شيءٍ ﷻ، وسبق علمه بكل شيءٍ، كما قال ﷻ : ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، وقال سبحانه: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ﴾ [الحديد، من الآية: ٢٢] ...

ومن أصول الإيمان: الإيمان بالقدر خيره وشره؛ فالإنسان مُيَسَّرٌ ومُسَيَّرٌ من هذه الحيثية لما خُلِق له، على ما مضى من قدر الله، لا يخرج عن قدر الله كما قال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ﴾ [سورة يونس:٢٢]، وهو مُخَيَّرٌ أيضًا من جهة ما أعطاه الله من العقل والإرادة والمشيئة؛ فكل إنسانٍ له عقلٌ إلا أن يسلب كالمجانين، ولكن الأصل هو العقل؛ فمَن كان عنده العقل فهو مُخَيَّرٌ يستطيع أن يعمل الخير والشر، قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩]، وقال -جلَّ وعلا-: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۗ﴾ [الأنفال:٦٧]»[(٢)].

---

(١) فتاوى سماحة الشّيخ عبد الله بن حميد (ص ١٨).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة لسماحة الشّيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٩٤-٩٥).

وقال فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين في جواب مَنْ سأل: هل الإنسانُ مُخَيَّرٌ أم مُسَيَّرٌ؟

«على السائل أن يسأل نفسه: هل أجبره أحدٌ على أن يسأل هذا السؤال، وهل هو يختار نوع السيارة التي يقتنيها؟ إلى أمثال ذلك من الأسئلة وسيتبين هل هو مُسَيَّرٌ أو مُخَيَّرٌ.

ثم يسأل نفسه: هل يصيبه الحادث باختياره؟ هل يصيبه المرض باختياره؟ هل يموت باختياره؟ إلى أمثال ذلك من الأسئلة وسيتبين له الجواب هل هو مُسَيَّرٌ أو مُخَيَّرٌ؟

والجواب: أن الأمور التي يفعلها الإنسان العاقل يفعلها باختياره بلا ريب. واسمع إلى قول الله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾ [النبأ: ٣٩]، وإلى قوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ [آل عمران:١٥٢]...

ولكن العبد إذا أراد شيئًا وفعله علمنا أن الله تعالى قد أراده لقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [سورة التكوير: ٢٨-٢٩]، فلكمال ربوبيته لا يقع شيءٌ في السموات والأرض إلا بمشيئته تعالى.

وأما الأمور التي تقع على العبد أو منه بغير اختياره؛ كالمرض والموت والحوادث؛ فهي بِمحض القدر وليس للعبد اختيارٌ فيها ولا إرادة، والله الموفق» [1].

فتبين بهذا أن الإنسان ليس مسلوبَ الإرادة والمشيئة مطلقًا، وهو ما يعبر

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين (٢/ ٩٠، ٩١).

عنه الناس بأنه: (مُسَيَّرٌ)، وليست مشيئة الإنسان وإرادته نافذةً دائمًا وهو ما يُعبر عنه بأنه: (مُخَيَّرٌ).

وإنما له مشيئةٌ واختيارٌ على أفعاله الاختيارية بعد مشيئة الله دون ما قدره الله عليه من المصائب والحوادث مما لا يحصل بمشيئته واختياره، وإن كان هو مُتسببٌ فيها.

ولكن هاهنا مسألة مهمة وهو أن هذا المعنَى الذي دلت عليه النصوص الواجب أن يعبر عنه بالألفاظ الشرعية، والقول بأن (الإنسان مُسَيَّرٌ أو مُخَيَّرٌ) لم يأتِ في النصوص التعبير بهما عن هذا المعنَى -فيما أعلم- وإنما جاء في النصوص ذكر الإرادة والمشيئة؛ كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩]، وقال تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعَاجِلَةَ عَجَّلۡنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾ [الإسراء:١٨]؛ فأثبت الله تعالى للعباد مشيئةً وإرادةً، ثم بين أنها لا تنفذ ولا تتحقق إلا بإرادته ومشيئته.

وموقف السلف مِن مثل هذه الألفاظ المجملة تَجَنُّب إطلاقها نفيًا أو إثباتًا؛ ولهذا كره السلف إطلاق لفظ: (التأثير) ولفظ: (الجبر) وهما في معنَى القول بأن الإنسان مُخَيَّرٌ أو مُسَيَّرٌ أو مقاربان لهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكذلك لفظ الجبر فيه إجمالٌ، يراد به إكراه الفاعل على الفعل بدون رضاه، كما يقال: إن الأب يجبر المرأة على النكاح، والله تعالى أجل وأعظم من أن يكون مُجْبِرًا بهذا التفسير؛ فإنه يخلق للعبد الرضا والاختيار بما يفعله وليس ذلك جبرًا بهذا الاعتبار، ويراد بالجبر خلق ما في النفوس من الاعتقادات

والإرادات؛ كقول محمد بن كعب القرظِي: الجبار الذي جبر العباد على ما أراد وكما في الدعاء المأثور عن علي رضي الله عنه: «جبار القلوب على فطراتها شقيها وسعيدها»، والجبر ثابت بهذا التفسير.

فلما كان لفظ الجبر مجملًا نهى الأئمة الأعلام عن إطلاق إثباته أو نفيه...

وكذا لفظ (التأثير)؛ فيه إجمالٌ؛ فإن القدرة مع مقدورها كالسبب مع المسبب، والعلة مع المعلول، والشرط مع المشروط؛ فإن أريد بالقدرة؛ القدرة الشرعية المصححة للفعل المتقدمة عليه فتلك شرطٌ للفعل، وسببٌ من أسبابه، وعلة ناقصة له، وإن أريد بالقدرة؛ القدرة المقارنة للفعل المستلزمة له فتلك علةٌ للفعل، وسببٌ تامٌّ، ومعلوم أنه ليس في المخلوقات شيءٌ هو وحده علةٌ تامةٌ وسببٌ تامٌّ للحوادث بِمعنَى أن وجوده مستلزم لوجود الحوادث، بل ليس هذا إلا مشيئة الله تعالى خاصة فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»[1].

فلفظ: (مُسَيَّر) هو في معنَى (مجبور) أو قريبًا منه.

كما أن لفظ (مُخَيَّر) مقاربٌ لقول مَنْ يقول: (إن الإنسان مؤثِّرٌ في فعله)؛ لأن مَنْ يقول: (إن الإنسان مُخَيَّرٌ) يريد أنه قادرٌ على أن يفعل أو لا يفعل، وهذا حقيقة القدرة والتأثير.

وبهذا يتبين أن العدول عن هذه الألفاظ المجملة إلى الألفاظ الشرعية الواضحة الدلالة على الحق، والموافقة للنص، والسالمة من الشبه، هو الأعدل والأقوم، والموافق

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١٣١، ١٣٣)، وانظر: (٨/ ١٠٣، ١٦/ ٢٣٧)، ومنهاج السّنة (٣/ ٢٤٦، ٣/ ٢٥٢)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٧١).

لطريقة السلف.

فإن قال قائلٌ: التفريق بين الأعمال الاختيارية؛ كالطاعات والمعاصي، والأعمال المقدرة؛ كالأمراض والحوادث، وأن العبد مُخَيَّرٌ في القسم الأول مُسَيَّرٌ في القسم الثاني يزول به اللبس.

فجوابه: أن القول بأن العبد مُخَيَّرٌ فيما يُسَمَّى بالأفعال الاختيارية؛ كالطاعات والمعاصي فليس على إطلاقه؛ فله مشيئةٌ واختيارٌ فيها لكن مشيئته ليست مطلقةً بل مقيَّدة بمشيئة الله، وقد أخبر الله عن هذا في قوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩]، فبيَن سبحانه أن مشيئة العبد في الاستقامة وفعل الطاعات ليست نافذةً إلا بمشيئته.

وفي الحديث القدسي الطويل من حديث أبي ذر ﵁ فيما يرويه النَّبي ﷺ عن ربه شاهدٌ قويٌّ لفقر العبد لربه وأنه لا يمكن أن يتحقق له شيءٌ مما أراد إلا بمشيئة الله وإرادته، ومما جاء في هذا الحديث قوله -جل وعلا-: «**يا عبادي، كلكم ضالٌّ إلا مَن هديته فاستهدونِي أهدكم، يا عبادي، كلكم جائعٌ إلا مَنْ أطعمته فاستطعمونِي أطعمكم، يا عبادي كلكم عارٍ إلا مَنْ كسوته فاستكسونِي أكسكم...** » الحديث[١].

فتبين أن العبد لا مشيئة له ولا اختيار إلا بعد مشيئة الله، وهذا ظاهرٌ ملموسٌ من الواقع، فليس كل مَنْ أراد عملًا صالحًا يوفق إليه، ولا مَن أراد عملًا سيئًا يُمكَّن منه، وعلى هذا، فالقول إنه مُخَيَّرٌ في هذه الأعمال -على الإطلاق- محل نظرٍ، والصواب: أنه مُخَيَّرٌ فيما شاء الله له.

---

(١) أخرجه مسلم (ص ٦٥٨)، ح: (٢٥٧٧).

وكذلك الأعمال المقدرة عليه من الأمراض والحوادث؛ فهي وإن كانت مقدرة على العبد من الله إلا أن العبد متسببٌ في ما يصيبه من المصائب كما أخبر سبحانه في قوله: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورى:٣٠]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ [آل عمران:١٦٥]، وقال -عزَّ من قائلٍ-: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾ [النساء:٧٩].

قال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير آية الشورى:** «فإنما يصيبكم ذلك عقوبةً من الله لكم بما اجترمتم من الآثام»[1].

وذهب جمعٌ من المفسِّرين في تفسير آية آل عمران أن قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾، إشارة إلى مخالفة الرماة يوم أحدٍ بتركهم الجبل وقد أمرهم النّبي ﷺ بلزومه، وقيل: إشارة إلى أنهم يوم بدرٍ خيروا بين قتل أسارى بدرٍ وأخذ الفداء، على أن يستشهد منهم في العام القابل قدر الأسارى[2].

قال الشيخ محمد الأمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعلى هذا؛ فالمعنَى: ﴿قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾؛ حيث اخترتم الفداء واستشهاد قدر الأسارى منكم»[3].

فظاهرٌ من هذا أن ما أصابهم كان بسبب اختيارهم ذلك وهذا التفسير نصٌّ في المسألة والله تعالى أعلم.

---

(١) تفسير الطّبري (١١/ ١٥٠).

(٢) انظر: تفسير الطّبري (٣/ ٥٠٧)، وتفسير البغوي (ص٢٥٥)، وتفسير ابن كثير (ص٣٠١)، وأضواء البيان (ص١٢٣).

(٣) أضواء البيان (ص١٢٤).

وكذلك في مقابل هذا؛ فإن الإنسان متسببٌ فيما يقدر الله له من الخير مع رحمة الله به، كما قال تعالى مُخبِرًا عن نوحٍ في دعوته قومه: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا﴾ [نوح:١٠-١٢].

قال ابن الجوزي في معنى ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ﴾؛ أي: «استدعوا مغفرته بالتوحيد»[(١)].

وقال: «ومعنَى الكلام: أنه أخبرهم أن الإيمان يجمع لهم خير الدنيا والآخرة»[(٢)].

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في هذه الآية والتي في هود[(٣)] دليلٌ على أن الاستغفار يستَنْزل به الرزق والأمطار. قال الشعبي:خرج عمر يستسقي فلم يزد على الاستغفار حتى رجع فأمطروا، فقالوا: ما رأيناك استسقيت؟فقال: لقد طلبت المطر بمجاديح السماء التي يستَنْزل بها المطر»[(٤)].

ومن السنة قول النبيﷺ في وصيته لابن عباس: «**احفظ الله يحفظك**»[(٥)].

---

(١) زاد المسير (٨/ ٣٧٠).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [هود:٥٢].

(٤) تفسير القرطبي (١٨/ ٢٩).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ٤٠٩)، ح: (٢٦٦٩)، وقال محقّقوه: «إسناده قويّ»، والتّرمذيّ (٤/ ٦٦٧)، ح: (٢٥١٦)، وقال الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح (٣/ ١٤٥٩): «حديث صحيح».

قال ابن رجب في شرحه: «مَنْ حفظ حدود الله، وراعى حقوقه؛ حفظه الله فإن الجزاء من جنس العمل»[(١)].

وقال: «وحفظ الله لعبده يدخل فيه نوعان: حفظه له في مصالح دنياه؛ كحفظه في بدنه وولده وأهله وماله. والثانِي: حفظه له في دِينه وإيمانه فيحفظه في حياته من الشبهات المضلة ومن الشهوات المحرمة»[(٢)].

والمقصود: أن العبد مُتسببٌ ومستجلبٌ لما يقدره الله له وما يصيبه من خيرٍ وشرٍّ.

ولهذا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في سياق تقرير مذهب السلف في الأفعال الناتجة عن أسباب أفعال المخلوقين أن للمخلوق فيها عملًا وإن لـم يكن مباشرًا لفعلها، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فتبين أن ما يحدث من الآثار عن أفعال العباد لهم بها عملٌ؛ لأن أفعالهم كانت سببًا فيها»[(٣)].

وبهذا يظهر أن القول بأن العبد مُسَيَّرٌ أو مجبورٌ على ذلك مع كونه لم يرد في الشرع بهذا اللفظ؛ فإن إطلاقه من جهة المعنَى محل نظرٍ لكون العبد متسببًا بأفعاله المتعلقة بمشيئته في ذلك.

وعلى هذا فالسلامة في هذا الباب -إن شاء الله- هو العدول عن الألفاظ المجملة إلى الألفاظ الشرعية، وذلك بأن يقال: للعبد مشيئةٌ وإرادةٌ على أفعاله، ولكن مشيئته لا تكون نافذةً إلا بمشيئة الله تعالى. والله تعالى أعلم.

---

(١) جامع العلوم والحكم (١/ ٣٦٤).

(٢) انظر: جامع العلوم والحكم (١/ ٣٦٤-٣٦٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٥٢٢).

الخاتمة

في ختام هذا البحث، أحمد الله تعالى على نعمه الجزيلة وآلائه العظيمة، التي من جملتها ما مَن به مِنْ ختام هذا البحث المختصر في (**باب القدر**)؛ حيث اشتمل على مباحثَ جليلةٍ، ومسائلَ مفيدةٍ في هذا الباب العظيم، والأصل الأصيل من أصول الدين.

ويمكن إبراز أهم النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التالية:

١- الإيمان بالقدر ركنٌ عظيمٌ من أركان الإيمان لا يصح إيمان العبد إلا بتحقيقه، وهو نظام التوحيد؛ فَمَنْ حققه كَمل توحيده، ومَنْ كذب به نقض توحيده.

٢- القضاء والقدر بينهما تلازمٌ ويدخل أحدهما في معنَى الآخر في بعض مواطن ورودهما في النصوص وكلام العلماء، وهما كلمتان إِنِ اجْتَمَعَتَا في الذكر افْتَرَقَتَا في المعنَى، وإِنِ افْتَرَقَتَا في الذكر اجتمعتا في المعنَى.

٣- القدر سابقٌ للقضاء على الصحيح من أقوال العلماء وهو الذي عليه المحققون من أهل العلم.

٤- تظافرت الأدلة من الكتاب والسنة على إثبات القدر وعلى ذلك انعقد إجماع الصحابة وأهل الحل والعقد من السلف والخلف.

٥- للإيمان بالقدر أربع مراتب لا يصح الإيمان بالقدر إلا بتحقيقها، وهي:

أ- علم الله سبحانه بالأشياء قبل كونها.

ب- كتابته لها.

جـ مشيئته لها.

د- خلقه لها.

وقد دلت على ذلك الأدلة من الكتاب والسنة.

٦- أهل السنة متفقون على الإيمان بالقدر، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه خالق كل شيءٍ من أفعال العباد وغيرها، ومتفقون على إثبات أمره ونهيه ووعده ووعيده، وأنه لا حجة لأحدٍ في ترك مأمورٍ ولا فعل محظورٍ، وهم متفقون على أن الله حكيم، وأنه أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين.

٧- أهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق:

أ- مجوسية: وهم الذين كذبوا بقدر الله وآمنوا بأمره ونهيه.

ب-مشركية: وهم الذين أقروا بالقدر وأنكروا الأمر والنهي.

جـ إبليسية: وهم الذين أقروا بالأمرين لكنهم جعلوا هذا متعارضاً متناقضاً، وطعنوا في حكمة الرب وعدله.

٨- أفعال العباد تنقسم قسمين: اضطرارية؛ كحركة المرتعش، والعروق النابضة. واختيارية؛ مثل: أعمال البر والمعاصي.

٩- اختلف الناس في الأفعال الاختيارية على أربعة أقوال:

القول الأول: قول القدرية وبه قالت المعتزلة، قالوا: إن العبد قادرٌ على فعل نفسه وله فيه المشيئة الكاملة والقدرة التامة، والعباد خالقون لأفعالهم وليست مخلوقة لله.

القول الثاني: قول الجبرية، وبه قالت الجهمية، قالوا: إن العبد لا قدرة له على عمله، ولا إرادة ولا اختيار له فيه، والعباد مجبورون على أفعالهم، وأفعالهم إنما تنسب إليهم على سبيل المجاز.

القول الثالث: قول الأشاعرة ومَن وافقهم، قالوا: إن أفعال العباد مخلوقةٌ لله ﷻ، وهي مع كونها خلق الله فهي كسبٌ للعبد وله عليها قدرةٌ غير مؤثرةٍ.

القول الرابع: قول أهل السنة -وهو الحق- قالوا: إن العباد فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالهم، والعبد هو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلي والصائم، وللعباد قدرة على أعمالهم ولهم فيها إرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم.

١٠- الهداية والإضلال من الله تعالى، يهدي مَنْ يشاء فضلاً، ويضل مَنْ يشاء عدلاً، وعلى ذلك اتفقت الرسل وصرحت به الكتب الـمُنَزلة من الله.

١١- للهداية أربع مراتب:

المرتبة الأولى: الهداية العامة، وهي هداية كل نفسٍ إلى مصالح معاشها وما يقيمها وهذه المرتبة أعم المراتب.

المرتبة الثانية: هداية الإرشاد والبيان للمكلفين، وهذه المرتبة أخص من المرتبة السابقة، وقد أثبت الله هذه الهداية لرسوله في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾ [الشورى:٥٢].

المرتبة الثالثة: هداية التوفيق والإلهام، وهذه المرتبة أخص من المرتبة السابقة، وهذه المرتبة هي التي نفاها الله عن رسولهﷺ في قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٥٦].

المرتبة الرابعة: الهداية إلى الجنة والنار يوم القيامة، هداية المؤمنين إلى الجنة، وهداية الكافرين إلى النار.

١٢- خالف في مسألة الهداية والإضلال كل من القدرية والجبرية؛ فأنكر القدرية هداية التوفيق، وزعموا أن الله لم يضل المضلين من عباده، وزعم الجبرية أن الله أكره الضالين على الضلال وجبرهم من غير فعلٍ منهم ولا اختيار.

١٣- تنقسم إرادة الله إلى قسمين:

١- إرادة كونية قدرية، وهي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث، والمتعلقة بما يريد الله أن يفعله بنفسه وهي مستلزمة الوقوع.

٢- إرادة دينية شرعية، وهي متعلقة بالأمر الذي أراد الله من عباده فعله شرعاً، وهي غير مستلزمة الوقوع إلا إذا تعلقت بالإرادة الكونية. وقد دلت الأدلة على هاتين الإرادتين، وإثباتهما جميعاً هو عقيدة أهل السنة.

١٤- قد تجتمع هاتان الإرادتان وقد تفترقان، وقد توجد إحداهما دون الأخرى، ولذلك أربع صور قد تَم بيانها مع التمثيل في ثنايا هذا البحث.

١٥- بين الإرادتين فروق تُميز إحداهما عن الأخرى، ومن هذه الفروق:

١- أن الإرادة الكونية قد يحبها الله ويرضاها وقد لا يحبها ولا يرضاها، والإرادة الشرعية لا بد أن يحبها ويرضاها.

٢- الإرادة الكونية مقصودة لغيرها كخلق إبليس وسائر الشرور، لتحصل بسبب ذلك المجاهدة والتوبة والاستغفار وغير ذلك، والإرادة الشرعية مقصودة لذاتها؛ كطاعة المطيع فهي مرادة لذاتها.

٣- الإرادة الكونية لابد من وقوعها، والشرعية لا يلزم وقوعها؛ فقد تقع وقد لا تقع إلا أن تتعلق بالإرادة الكونية.

٤- الإرادة الكونية لا تستلزم الأمر إلا أن تتعلق بالإرادة الشرعية، والإرادة الشرعية تستلزم الأمر.

١٦- خالف في تقسيم الإرادة القدرية والجبرية:

فالقدرية: أثبتوا الإرادة الشرعية وأنكروا الإرادة الكونية.

والجبرية: أثبتوا الإرادة الكونية وأنكروا الإرادة الشرعية.

١٧- الله ﷻ لا يخلق شرًّا محضًا بل كل ما يخلقه ففيه حكمة هو باعتبارها خير، وقد يكون فيه شر لبعض الناس، وهو شر جزئي إضافي، وأما الشر الكلي المطلق فالرب مُنَزه عنه، وهذا معنَى قول النبِي ﷺ: «**والشر ليس إليك**».

١٨- لا يجوز الاحتجاج بالقدر على الذنوب والمعاصي، وإنما يحتج به على الأقدار والمصائب.

١٩- الجواب لمن سأل: هل الإنسان مُسَيرٌ أو مُخَيرٌ؟ يكون بالعدول عن الألفاظ المجملة إلى الألفاظ الشرعية؛ فيجاب بأن للعبد مشيئةً وإرادةً على أفعاله، ولكن مشيئته ليست نافذةً إلا بمشيئة الله تعالى.

هذا والله تعالى أعلم.

كتبه

إبراهيم بن عامر الرحيلي

الفهـــارس

١-فهرس المصادر والمراجع.

٢-فهرس الموضوعات.

فهرس المصادر والمراجع

١. **القرآن الكريم.**

٢. **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:** للعلامة محمد الأمين بن محمد المختار، تحقيق: الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي. ط: الأولى ١٤٢٤هـ. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

٣. **أضواء على طريق الدعوة إلى الإسلام:** للشيخ محمد أمان بن علي الجامي، طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٤٠٤هـ.

٤. **بدائع الفوائد:** للإمام: ابن القيم. تحقيق: معروف مصطفى زريق وزملائه، ط: الأولى، دار الخير.

٥. **التدمرية:** تأليف شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية. تحقيق: محمد بن عودة السعوي. ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

٦. **التعريفات:** للإمام علي بن محمد بن علي الجرجانِي م: ٨١٦هـ. تحقيق: د/ عبد الرحمن عميرة. ط: الأولى ١٤١٦هـ. عالم الكتب. بيروت- لبنان.

٧. **تفسير ابن الجوزي (زاد المسير في علم التفسير):** للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط: الرابعة ١٤٠٧هـ، المكتب الإسلامي.

٨. **تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)**: للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير، طبع بإشراف محمود عبد القادر الأرناؤوط. مكتبة الرشد بالرياض. ط: الأولى ١٤٢٢هـ.

٩. **تفسير البغوي (معالم التنزيل)**: للإمام أبي الحسن محمد بن الحسين البغوي، تحقيق: خالد بن عبد الرحمن العك، ومروان سوار، ط: الأولى: ١٤٠٦هـ، دار المعرفة.

١٠. **تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان)**: للعلامة الشيخ عبدالرحمن ابن ناصر السعدي. ط: الخامسة ١٤٢١هـ، جمعية إحياء التراث، الكويت.

١١. **التفسير الصحيح**: للدكتور حكمت بن بشير. ط: الأولى ١٤٢٠هـ، دار المآثر بالمدينة النبوية.

١٢. **تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٣. **تفسير القرطبِي (الجامع لأحكام القرآن)**: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تعليق: محمد إبراهيم الخضاري، خرج أحاديثه د. محمود حامد بن أحمد، ط: الأولى: ١٤١٤هـ، دار الحديث.

١٤. **تهذيب اللغة**: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: د. رياض زكي قاسم، ط:الأولى:١٤٢٢هـ، دار المعرفة،بيروت،لبنان.

١٥. **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم**: لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن رجب الحنبلي، تحقيق: د. وهبة الزحيلي، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، ط: الأولى: ١٤١٣هـ.

١٦. **حادي الأرواح**: للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية. ط: الأولى ١٤٠٣هـ. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

١٧. **خلق أفعال العباد**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: أبو عبيدة أسامة محمد الجمال. ط: الأولى ١٤٢٣هـ. مكتبة أبي بكر الصديق. ط: الأولى.

١٨. **درء تعارض العقل والنقل**: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. تحقيق: د/ محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية.

١٩. **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: للشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، ط: الثانية: ١٤٠٧هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

٢٠. **السنة لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيبانِي المتوفى سنة: (٢٨٧هـ)**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألبانِي، المكتب الإسلامي، ط: الثانية ١٤٠٥هـ.

٢١. **السنة**: لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، ط: الأولى: ١٤١٠هـ، دار الراية للنشر والتوزيع.

٢٢. **السنة**: للإمام عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. محمد سعيد القحطاني، ط: الأولى، دار ابن القيم.

٢٣. **سنن الترمذي (الجامع الصحيح)**: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: إبراهيم عطوة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، وأولاده، بمصر.

٢٤. **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: للإمام أبي القاسم هبة الله بن الحسن ابن منصور الطبري اللالكائي، تحقيق: د. أحمد بن سعد حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة، الرياض.

٢٥. **شرح العقيدة الطحاوية**: للإمام علي بن علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، شعيب الأرنؤوط، ط: الثانية: ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٦. **شرح العقيدة الواسطية**: للعلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان. دار الفيحاء – دار السلام– الرياض. ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٢٧. **شرح العقيدة الواسطية**: للعلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، خرج أحاديثه سعد بن فواز الصميل، ط: الرابعة ١٤١٧هـ، دار ابن الجوزي.

٢٨. **الشرح الممتع على زاد المستقنع**: للشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين، اعتنى به د. سليمان بن عبد الله أبا الخيل، د. خالد بن علي المشيقح، مؤسسة آسام.

٢٩. **شرح صحيح مسلم**: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ط: الأولى: ١٣٤٧هـ، المطبعة المصرية بالأزهر.

٣٠. **الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (الإبانة الكبرى)**: للإمام عبيد الله محمد ابن بطة العكبري، تحقيق: رضا بن نعسان معطي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٣١. **الشريعة**: للإمام: أبي بكر محمد الحسين الآجري، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي، ط: الأولى: ١٤١٨هـ، دار الوطن.

٣٢. **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**: للإمام محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: مصطفى أبو النصر الشلبِي، ط: الأولى ١٤١٢هـ، مكتبة السوادي.

٣٣. **صحيح البخاري**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ضبط النص محمود محمد نصار. دار الكتب العلمية. بيروت- لبنان. ط: الأولى ١٤٢١هـ.

٣٤. **صحيح مسلم**: للإمام مسلم بن الحجاج، ط: ١٤٢٢هـ، مكتبة الرشد بالرياض.

٣٥. **العقيدة الواسطية**: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. تحقيق: أشرف عبد المقصود. ط: الثالثة ١٤٢٠هـ. نشر مكتبة أضواء السلف.

٣٦. **العقيدة الطحاوية**: للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، المطبوع مع شرح الطحاوية، لابن أبي العز. (انظر: شرح الطحاوية).

٣٧. **فتاوى سماحة الشيخ عبد الله بن حميد**: اعتنَى بإخراجها: عمر بن محمد عبد الرحمن القاسم. ط: الأولى ١٤١٨هـ. دار القاسم- الرياض.

٣٨. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط: المعرفة، بيروت، لبنان.

٣٩. **الفرق بين الفرق**: لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٤٠. **كتاب القدر**: للإمام أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريانِي. المتوفى سنة: (٣٠١هـ)، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور. ط: الأولى ١٤١٨هـ، أضواء السلف.

٤١. **كتاب القضاء والقدر**: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر. ط: الأولى ١٤٢١هـ.

٤٢. **الكلم الطيب**: تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. تحقيق: الشيخ العلامة: محمد ناصر الدين الألبانِي. ط: الخامسة ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي.

٤٣. **لسان العرب**: للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، ط: الثانية: ١٤١٤هـ، دار صادر، بيروت.

٤٤. **مجموع الفتاوى**: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم، وابنه محمد، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٤٥. **مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين**: جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان. ط: الأولى ١٤٢٤هـ. دار الثريا للنشر.

٤٦. **مجموع فتاوى ومقالات متنوعة**: لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، جمع وترتيب: د/ محمد بن سعد الشويعر. تحت: إشراف: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء. ط: الثالثة ١٤٢١هـ.

٤٧. **المحجة في سير الدلجة**: للإمام الحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: يحيَى مختار غزاوي. ط: الثانية ١٤٠٦هـ. دار البشائر الإسلامية.

٤٨. **مدارج السالكين**: للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر، ابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٤٩. **المستدرك على الصحيحين**: للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى: ١٤١١هـ.

٥٠. **مسند الإمام أحمد**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وجماعة معه، مؤسسة الرسالة، طبع على نفقة خادم الحرمين الشريفين.

٥١. **مشكاة المصابيح**: للشيخ محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط: الثانية: ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي.

٥٢. **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول**: للشيخ حافظ بن أحمد الحكمي، ضبط نصه وعلق عليه عمر محمود أبو عمر، ط: الثانية: ١٤١٤هـ، دار ابن القيم.

٥٣. **معجم مقاييس اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: الأولى، دار الجيل، بيروت.

٥٤. **المغني في أبواب العدل والتوحيد**: لعبد الجبار بن أحمد الهمداني. ط: الأولى، مطبعة دار الكتب. نشر دار الثقافة والإرشاد ١٩٦٠م.

٥٥. **مفردات ألفاظ القرآن**: للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، دار الشامية، بيروت.

٥٦. **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**: للإمام أبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط: الثانية: ١٣٨٩هـ، مكتبة النهضة المصرية.

٥٧. **الملل والنحل**: لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، علق عليه: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية،ط:الثانية: ١٤١٣هـ.

٥٨. **منهاج السنة في نقض كلام الشيعة القدرية**: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط: الأولى: ١٤٠٦هـ، أشرف على طبعه: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٥٩. **المنية والأمل**: لأحمد بن يحيَى بن المرتضى. تصحيح توما آرنلد. دار صادر – بيروت– لبنان. مصورة عن طبعة دائرة المعارف النظامية. بحيدر أباد–الدكن ١٣١٦هـ.

٦٠. **النبوات**: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. تحقيق: د. عبد العزيز ابن صالح الطويان. ط: الأولى ١٤٢٠هـ. مكتبة أضواء السلف.

٦١. **النهاية في غريب الحديث**: للإمام أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير، أشرف عليه وقدم له: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد، ط: الأولى: ١٤٢١هـ، دار ابن الجوزي.

❊ ❊ ❊

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

